المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

unrwa
الاونروا

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

سورية
هدر الإنسانية
تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية
تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز – كانون الأول ٢٠١٣)

أيار ٢٠١٤

سورية

هدر الإنسانية

تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية

تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز – كانون الأول ٢٠١٣)

بيان المسؤولية:

إن التحليل والتوصيات الخاصة بالسياسات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء وكالة الأونروا، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهذا التقرير هو عبارة عن عمل أنجزه المركز السوري لبحوث السياسات بدعم من وكالة الأونروا، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

صورة الغلاف

المقيمون في اليرموك ينتظرون توزيع المساعدات الغذائية من الأنوروا في كانون الثاني ٢٠١٤
© أرشيف الأنوروا

حقوق النشر © المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٤، دمشق – سورية

أيار ٢٠١٤

فهرس المحتويات

كلمة شكر ٤

الملخص التنفيذي ٥

المقدّمة ٨

أولاً: الأثر الاقتصادي للأزمة ١٠

تواصل انكماش الناتج المحلي الإجمالي: ما الذي تبقّى! ١٠

تدهور هيكلية الاقتصاد ٢٠

نضال من أجل البقاء ٢٢

الخسائر الاقتصادية الإجمالية تصل إلى ١٤٣,٨مليار دولار أميركي ٢٥

أعباء الجيل القادم ٢٧

التوازنات غير المستقرة لأسعار الصرف ٣٠

تشوُّه سوق العمل ٣٢

هدر التنمية بالعنف ٣٥

ثانياً: الأثر الاجتماعي للأزمة ٣٧

النزوح وإعادة تشكل الخارطة السكانية ٣٧

بلد من الفقراء ٣٩

تقهقر التنمية ٤٢

التعليم: تآكل رأس المال البشري ٤٤

كارثة في الصحّة العامة ٤٦

سيطرة قوى التسلط ٤٨

خلاصة موجزة ٥٢

الملحق ٥٤

المنهجية ٥٤

المراجع ٥٧

كلمة شكر

يرغب كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بأن يتقدّما بجزيل الشكر إلى المركز السوري لبحوث السياسات، على شراكته وتعاونه في وضع هذه السلسلة من التقارير الربعية حول أثر الأزمة على الاقتصاد السوري. فهذه المؤسسات الثلاث ملتزمة بتوفير بيانات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية موثوقة، تهدف إلى تتبّع العواقب الاقتصادية والاجتماعية للنزاع المسلّح والحالة الإنسانية الطارئة الناجمة عنه في سورية. وتركّز هذه التقارير بصورة أساسية على قضايا التنمية البشرية لضمان التركيز على الاحتياجات التنموية للشعب السوري، بالتوازي مع استمرار العمليات الإغاثية الجارية حالياً.

أعد المركز السوري لبحوث السياسات هذا التقرير والذي يغطّي الربعين الثالث والرابع للعام ٢٠١٣، بدعم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شارك في إعداد هذا التقرير من فريق المركز السوري لبحوث السياسات كل من ربيع نصر وزكي محشي وخلود سابا ونوّار عوّاد ونبيل مرزوق. وفي هذا المقام لا بد من توجيه الشكر إلى المساهمة الاستثنائية المقدّمة من جاد الكريم الجباعي، ويتقدم المركز بالتقدير إلى فؤاد لحّام الذي ساهم في ورقة خلفية عن الصناعة. كما يثمن المركز المقترحات والتعليقات الهامة والمساهمة النوعية من قبل ألكس بولوك التي طورت التقرير. كما استفاد التقرير من الملاحظات الدقيقة لكل من أليسار شاكر ومنال فوعاني.

وتتوجّه وكالة الأونروا بجزيل الشكر إلى الاتحاد الأوروبي على الدعم المالي الذي قدّمه عبر برنامج "آلية الاستقرار"، والتي مكّنت الوكالة من تقديم إسهاماتها في المجالات الإنسانية والتعليمية والصحية والتمويل الصغير من أجل دعم الشعب السوري. كما أن هذه المنحة مكّنت وكالة الأونروا أيضاً من دعم التقارير الربعية.

يودّ كل من المركز السوري لبحوث السياسات ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يعربوا عن امتنانهم للدعم الكبير الذي قدّمه خبراء المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الملخص التنفيذي

يعد المركز السوري لبحوث السياسات سلسلة من التقارير الربعية لمتابعة وتقييم آثار الأزمة الحالية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسوريين، بدعم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا التقرير هو الثالث في هذه السلسلة ويغطي الربعين الثالث والرابع أي الفترة الواقعة بين تموز وكانون الأول لعام ٢٠١٣. تشير النتائج إلى ما يلي:

الأثر الاقتصادي:

- لقد أدت الأزمة إلى تفكك كبير لبنية القطاع الصناعي وإغلاق وإفلاس الكثير من المشاريع وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى عمليات النهب والسلب للأصول المادية. كما أدى النزاع المسلح إلى تشوه المؤسسات نتيجة تشكل اقتصاد سياسي جديد يتسم بانتشار اقتصاديات العنف التي تمتهن حقوق الإنسان والحريات المدنية وحقوق الملكية وسيادة القانون، وظهور نخبة سياسية واقتصادية جديدة، تستغل ظروف الأزمة للإتجار بالسلاح والسلع والبشر من خلال شبكات غير شرعية عابرة للحدود؛ وتنخرط هذه النخبة في عمليات النهب والسرقة والخطف واستغلال المساعدات الإنسانية. إن قواعد الاقتصاد السياسي الجديد تحفز على إدامة النزاع.
- بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية نتيجة الأزمة لغاية نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ١٤٣,٨ مليار دولار أميركي، وتعادل الخسارة بالأسعار الثابتة ٢٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠. وكانت الخسائر الناجمة عن تضرر مخزون رأس المال قد بلغت ٦٤,٨١ مليار دولار أميركي لتشكل ٤٥% من إجمالي الخسارة الاقتصادية.
- انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣٨,٢% في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، في حين انكمش بمعدل ٣٧,٨% في الربع الرابع لنفس العام، مقارنة مع الربعين المقابلين من العام ٢٠١٢، لتكون إجمالي خسائر الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة وحتى نهاية عام ٢٠١٣ نحو ٧٠,٨٨ مليار دولار أميركي، منها ١٦,٤٨ مليار سجلت في النصف الأخير من عام ٢٠١٣.
- أدت الأزمة إلى تغير هيكلية الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حيث شكل القطاعان الزراعي والخدمات الحكومية حوالي ٥٠% من الناتج خلال عام ٢٠١٣، بعد أن كانا يشكلان عام ٢٠١٠ ما يعادل ٣٠,٤% من الناتج المحلي، إذ تعرضا إلى خسائر أقل نسبياً من باقي القطاعات.
- استمر التراجع في الاستثمار الخاص للعام الثالث على التوالي منذ ٢٠١١ ، حيث انكمش الاستثمار الخاص بمعدل ١٨,٧% في الربع الثالث و ١٦,٩% في الربع الرابع لعام ٢٠١٣؛ كما انكمش الاستثمار العام بمعدل ٣٩,٨% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣.
- تفاقم الدين العام في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، حيث استوردت الحكومة النفط والسلع الأساسية لمواجهة نقص العرض في السوق المحلية واستمرت بدعم بعض أسعار السلع والخدمات الأساسية. مع

نهاية عام ٢٠١٣ وصل الدين العام الإجمالي إلى ١٢٦% من الناتج، حيث تزايد الاعتماد بشكل كبير على الاقتراض الخارجي وخاصة من إيران.

- انكمش الاستهلاك الخاص الذي يعكس رفاه الأسر بمعدل ٢١,١% في الربع الثالث و٢٥,٥% في الربع الرابع. وترافق ذلك بزيادة في أسعار المستهلك بمعدل ١٧٨% منذ بداية الأزمة حتى نهاية عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية مثل الألبان والأجبان والبيض بمعدل ٣٦٠% كما ارتفعت أسعار مجمل السلع الغذائية بمعدل ٢٧٥% وارتفعت أسعار التدفئة ووقود الطهي بمعدل ٣٠٠%. وبالتالي فإن تضخم الأسعار ضغط على ميزانيات الأسر التي تعاني بشكل متزايد من فقدان فرص العمل والفقر والنزوح.
- لعب الاستهلاك العام دوراً حيوياً في تجنب انهيار الطلب في الاقتصاد بشكل كامل في ظل الأزمة. فقد تراجع الاستهلاك العام بشكل طفيف بمعدل ١٦,٢% في الربع الثالث و٠,٣% في الربع الرابع. وتواجه الحكومة في هذا الإطار تحدياً مزدوجاً، فمن جهة تحاول المحافظة على الطلب والدخل الأساسي للأسر من خلال دعم السلع الأساسية التي غدت بشكل متزايد حيوية للأسر الفقيرة، ومن جهة أخرى تخصص أجزاء متزايدة من الموارد العامة للأغراض العسكرية.
- تعاني سورية من فقدان فرص العمل وارتفاع معدل البطالة بشكل حاد ليصل إلى ٥٤,٣%، أي أن ٣,٣٩ مليون شخص عاطل عن العمل، منهم ٢,٦٧ مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل ١١,٠٣ مليون شخص.
- مع نهاية عام ٢٠١٣ تدهورت قيمة الدليل المركب للمؤسسات في سورية بحوالي ٨٠% مقارنة مع قيمته في العام ٢٠١٠، مما يعكس غياب كل من حرية التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وسيادة القانون. لقد أدى انهيار الأداء المؤسساتي إلى تآكل مصادر النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تدهور المصادر الأخرى للنمو مثل رأس المال البشري والمادي.

الأثر الاجتماعي:

- أدى النزاع المسلح في سورية إلى هدر الإنسانية، باستخدام العنف والتخويف والتدمير، وإلحاق الأضرار الفادحة بالجوانب المختلفة لحياة الأفراد ومصادر رزقهم ونمط حياتهم، حيث لم تنج سوى قلة من الأسر السورية من هذه الآثار.
- تعرضت خارطة توزع السكان في سورية إلى إعادة تشكل جذرية، حيث غادر سورية ١٢% من سكانها مع نهاية عام ٢٠١٣. كما أن حوالي نصف السكان (٤٥%) تركوا مكان إقامتهم المعتاد. وكان حوالي ثلث السكان (٥,٩٩ مليون شخص) قد نزحوا من منازلهم بزيادة قدرها ١,١٩ مليون نازح خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣. كما غادر البلاد ١,٥٤ مليون شخص كمهاجرين إضافة إلى ٢,٣٥ مليون شخص كنازحين. وفي إطار هذا الحراك السكاني المأساوي فإن ٦٣% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية البالغ عددهم ٥٤٠ ألف نسمة قد غادروا منازلهم، منهم ٧٥ ألف شخص ترك البلاد كلاجئ و٢٧٠ ألف نزح داخل سورية. بالنتيجة أصبح اللاجئون من سورية أكبر مجتمع لاجئين في العالم.

- غدت سورية بلداً من الفقراء إذ أصبح ثلاثة أشخاص من كل أربعة فقراء مع نهاية عام ٢٠١٣، وأكثر من نصف السكان (٥٤,٣%) يعيشون في حالة الفقر الشديد حيث لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. كما أن ٢٠% يعيشون في حالة من الفقر المدقع أي لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية، ويزداد الوضع سوءً في المناطق المحاصرة والساخنة حيث ينتشر الجوع وسوء التغذية.
- تراجع مستوى التنمية البشرية في سورية أربعة عقود إلى الوراء خلال الأزمة، إذ بلغ دليل التنمية البشرية ٠,٤٧٢ مع نهاية ٢٠١٣ مقارنة بـ ٠,٦٤٦ عام ٢٠١٠، لتنتقل سورية من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة قبل الأزمة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، ما يعكس التدهور الحاد في أداء التعليم والصحة والدخل.
- تخلخل التعليم في سورية نتيجة الأزمة مع وصول نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية إلى ٥١,٨% وتصل هذه النسبة إلى أكثر من ٩٠% في الرقة وحلب وإلى ٦٨% في ريف دمشق. وبلغ عدد المدارس التي خرجت من الخدمة ٤٠٠٠ مدرسة في نهاية عام ٢٠١٣، وذلك نتيجة للتدمير المباشر الكلي أو الجزئي أو لاستخدامها كمراكز إيواء.
- تدهور القطاع الصحي نتيجة الدمار الجزئي والكلي للمنشآت الصحية والبنية التحتية لهذا القطاع كما انهارت الصناعات الدوائية، إضافة إلى خسارة جزء كبير من الكادر الصحي بسبب تعرضهم للقتل والخطف والاعتقال بالإضافة إلى اضطرار أعداد كبيرة منهم للهجرة. حيث تضرر ٦١ من أصل ٩١ مشفى عام، وخرج كلياً ٤٥% منها من الخدمة، كما تضررت ٥٣ مشفى خاص.
- تعتبر خسارة الأرواح البشرية أكثر جوانب النزاع مأساوية مع ارتفاع أعداد الوفيات نتيجة الأزمة بمعدل ٣٠% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ليصل إلى ١٣٠ ألف قتيل مع نهاية عام ٢٠١٣. كما تقدر أعداد الجرحى بحوالي ٥٢٠ ألف شخص. أي أن ما يعادل ٣% من السكان قد تعرضوا للقتل أو الإصابة أو التشوه.
- سارعت قوى التسلط المحلية المنخرطة في النزاع ومن مختلف الأطراف وبدعم من قوى التسلط الخارجية لاستغلال الأزمة وقمع تطلعات القوى المدنية الساعية لتحقيق دولة الحريات والعدالة والرفاه، وحرف المسار باتجاه النزاع المسلح.
- تزعزعت الهوية السورية خلال الأزمة متأثرة بسياقين متناقضين، الأول تضميني متمثل بالحراك المجتمعي الساعي لمجتمع تسوده حقوق المواطنة والعدالة، والثاني اقصائي يدفع باتجاه العصبيات والهويات والولاءات ما قبل الوطنية، فارضاً بيئة خوف تغذي العصبية والأصولية التي ترفض "الآخر". يتم الآن إعادة تشكل مستقبل سورية وهويتها الوطنية، من خلال الأزمة التي تمثل في جوهرها، نزاعاً بين قوى التسلط وأولويات المجتمع السوري.

المقدّمة

تواجه سورية واحدة من أكثر الكوارث التنموية والإنسانية حدّة في التاريخ الحديث، حيث دمر الاقتصاد، ورأس المال البشري والثقافي والاجتماعي، ناهيك عن التخلخل الذي أصاب الهوية الوطنية. وهذه الكارثة تُسيِّرها وتُذكيها قوى التسلط على المستويين الوطني والدولي، مسببة هدر الإنسانية في سورية. يهدف هذا التقرير إلى تقدير وتوثيق وتحليل الآثار التنموية الكارثية للنزاع المستمر، بالاستناد إلى أحدث البيانات والأدلة المتاحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لتقدير المؤشرات الرئيسية[1]. ومن المتوقع أن تسهم مخرجات هذا التقرير في توصيف الحالة التنموية والإنسانية، وفي أن تشكّل أداة تحليلية تتيح فهماً أعمق لجسامة التخريب والدمار الذي طال كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ممّا قد يساعد مستقبلاً في صياغة السياسات والبرامج والتدخلات الخاصة بالتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية التضمينية. كما يمكن أن تسهم هذه المخرجات في تمكين القوى العقلانية التي تسعى إلى إيجاد مخرج عادل وتشاركي من هذه الأزمة الكارثية.

وكما في التقارير الربعية السابقة، تم إعداد هذا التقرير من قبل المركز السوري لبحوث السياسات، بدعم من وكالة الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يتبنّى الإطار الذي يشخّص الوضع التنموي بمفهومه الواسع، بوصفه بناء قدرات البشر وتوسيع خياراتهم (سِن، ١٩٩٩). ويطبّق التقرير منهجية تقوم على مقارنة "سيناريو الأزمة"، أو المؤشرات الفعلية خلال الأزمة، مع "السيناريو الاستمراري"، أو المؤشرات التي كانت ستتحقق لو لم تحدث الأزمة. ويشتمل التقرير على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي التي جُمعِت وقدِّرت استناداً إلى المصادر المتاحة وإلى مشاورات مع عدد من الخبراء، وكذلك تم الاعتماد على عدد من النماذج، مثل البرمجة المالية، ضمن إطار تنموي شامل.

يركّز القسم الأول من التقرير على أثر النزاع المسلّح، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، على العناصر الأساسية في الاقتصاد السوري، بما فيه الأثر على النمو الاقتصادي وهيكلية القطاعات الاقتصادية وحجم الخسائر، وارتفاع عجز الموازنة العامّة والأسعار وسعر الصرف وتشوه سوق العمل وحجم البطالة. ويركز القسم الثاني على الأثر الاجتماعي للأزمة من خلال دراسة إعادة تشكل خارطة السكان، ورصد ارتفاع معدلات الفقر عبر المحافظات خلال النصف الثاني لعام ٢٠١٣. كما يركز هذا القسم أيضاً على التدهور المستمر في دليل التنمية البشرية وعلى تدهور التعليم وأثره على رأس المال البشري إضافة إلى تشخيص حالة النظام الصحي. ويشخص هذا القسم القوى الرئيسية في الأزمة السورية والتي تتبنى العنف للسيطرة على المجتمع (قوى التسلط) في مقابل القوى التي تناضل من أجل الحريات المدنية والكرامة الإنسانية (القوى المدنية).

[1] إن مصادر البيانات الواردة في هذا التقرير هي بصورة رئيسية المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومصرف سورية المركزي ووكالات الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، أجريت لقاءات مع عدد من الخبراء.

شهدت الفترة ما بين بداية الحراك المجتمعي عام ٢٠١١ والتحول باتجاه النزاع المسلح تغيرات اجتماعية حادة. حيث تمكنت مختلف قوى التسلط (الاستبداد، العصبية، الأصولية) من تعزيز مواقعها معتمدة على العنف لتسخير الأزمة الإنسانية والتنموية لصالحها تاركة السوريين يكافحون من أجل البقاء.

تغولت خلال هذه الفترة العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لخدمة أهداف ومصالح قوى التسلط المحلية وبمساندة قوى التسلط الخارجية الأمر الذي أدى إلى هيمنة المؤسسات المرتبطة بالنزاع على حياة السوريين؛ وفي هذا السياق تم استخدام العنف والترهيب كوسائل للهيمنة والسيطرة. ويظهر التقرير أن أغلبية السوريين قد تم إقصاؤهم عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعن امتلاك قرارهم، وغدوا رهائن للظروف التي فقدوا التحكم بها تدريجياً. كما تضرر الانسجام الاجتماعي والعلاقات الإنسانية مع تغذية النزاع المسلح للكراهية والاستقطاب، وقد أدى التدهور الاقتصادي والاجتماعي إلى هدر الإنسانية وحياة الناس في سورية.

نجم عن النزاع المسلح تدهور الموارد الاقتصادية ورأس المال البشري وهروب قسم منها، كما تم إعادة استخدام ما تبقى من هذه الموارد لخدمة النزاع. وساهمت العديد من المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية مثل المنظمات السياسية والهيئات التعليمية والإعلام والمجتمعات المحلية والمنظمات الدينية في إذكاء النزاع وإقناع الشباب السوري بالانخراط في العمليات العسكرية خدمةً لمختلف أطراف القتال، وفي الوقت نفسه، مزق النزاع المسلح البنية التحتية لقطاعي التعليم والصحة تاركاً معظم السوريين دون القدرة على الوصول للخدمات الأساسية الملائمة، ومعتمدين إلى حد كبير على المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي والمحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال المساعدات الإنسانية، إلا أن الاحتياجات الضخمة التي ترافقت مع زيادة أعداد اللاجئين والنازحين والفقراء بقيت إلى حد كبير غير ملباة.

يواجه غالبية السوريين تدهوراً كارثياً في ظروف المعيشة، بما في ذلك خسارة أعمالهم وأرزاقهم وإضافة إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد والآثار المترتبة على العقوبات الدولية المتزايدة. ومع تعثر الاقتصاد، سعت مختلف أطراف النزاع إلى استغلال ما تبقى من موارد اقتصادية لمصالحها العسكرية والسلطوية. ونجم عن ذلك نشوء أنشطة غير شرعية مرتبطة بالعنف على نطاق واسع مدارة من قبل شبكات مالية محلية ودولية تعمل على حرف الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى التدميرية. ويتضمن ذلك مأسسة التهريب والإتجار بالسلاح على نطاق واسع مع تنامي شبكات الجريمة المنظمة المنخرطة في نهب وسرقة الأصول العامة والخاصة بما في ذلك تخريب التراث الثقافي والإتجار بالبشر. خلقت هذه الأنشطة ثروات وإيرادات استثنائية لأفراد ومجموعات، مشكلة حافزاً مالياً لهم لدعم استمرار النزاع المسلح.

أولاً: الأثر الاقتصادي للأزمة

يستخدم التقرير المؤشرات والأدلة الاقتصادية الأحدث لتعميق فهم التفاعلات الاقتصادية للأزمة السورية منذ ٢٠١١، استكمالاً للجهود السابقة. وذلك من خلال تقدير الآثار الاقتصادية حتى نهاية ٢٠١٣، مع التركيز على الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣. ويحلل هذا القسم النمو الاقتصادي عبر القطاعات المختلفة وهيكلية الاقتصاد ومصادر النمو والسياسة المالية وهيكلية الموازنة العامّة وتقلبات سعر الصرف وتطوّر التجارة الخارجية وحالة سوق العمل. ويأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي أثرت بها التغيّرات الحاصلة مؤخراً في طبيعة النزاع على الأداء الاقتصادي.

ويتبع التقرير ذات المنهجيات التي استخدمت في التقارير الربعية السابقة لتقدير الأداء الاقتصادي (المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٣ (أ)، و٢٠١٣ (ب)، و٢٠١٣ (ج))، في تحديثه لتقديرات النمو الاقتصادي الحقيقي في القطاعات المختلفة خلال ٢٠١١ و٢٠١٢ والربع الأول من ٢٠١٣ والربع الثاني من ٢٠١٣؛ إضافة إلى تقدير النمو الاقتصادي خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣[٢]. لقد تم تقدير الناتج المحلي على المستوى القطاعي باستعمال كل من المؤشرات الكمية القطاعية، وتحليل موسمية الإنتاج الزراعي والإسقاطات الاقتصادية ضمن نموذج للبرمجة المالية. بالإضافة إلى ذلك استعمل التقرير المنهجية المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة"، لتقدير الخسائر الاقتصادية، حيث أن "سيناريو الأزمة" هو تقدير الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، بينما "السيناريو الاستمراري" هو تقدير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها فيما لو أن الأزمة لم تقع أصلاً.

تواصل انكماش الناتج المحلي الإجمالي: ما الذي تبقّى!

تواصل التدهور الاقتصادي خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، ليسجّل أرقاماً قياسيةً جديدةً في جميع الجوانب الاقتصادية. فقد وصل معدّل الانكماش إلى ٣٨,٢% خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربع ذاته في ٢٠١٢. وبصورة مشابهة، فإن معدّل الانكماش وصل إلى ٣٧,٨% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربع ذاته في ٢٠١٢. وقد كانت سنة ٢٠١٣ الأسوأ بالنسبة للاقتصاد السوري منذ الاستقلال؛ ومنذ العام ١٩٦١ يعتبر هذا الأداء واحداً من أسوأ الانكماشات الاقتصادية في العالم[٣] خلال عام واحد (مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٣). هذا التدهور في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ هو امتداد للتراجع في النشاط الاقتصادي منذ ٢٠١١، فقد كانت معدّلات الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١ و٢٠١٢ والربع الأول والربع الثاني من العام ٢٠١٣ هي ٣,٩%، و٣٠,٨%، و٣٥,١% و٣٩,٧% على التوالي، في حين أن "السيناريو الاستمراري"

---

[٢] معدلات النمو السنوية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ومعدلات النمو على أساس ربعي لكل من الربع الأول والثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الربع ذاته من السنة السابقة.

[٣] قام المؤلفون بمراجعة النمو/ التراجع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باستعمال قاعدة البيانات التابعة لمؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators).

يبيّن أنه لو لم تحدث الأزمة، لكانت سورية قد حققت معدّل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٧,١% تقريباً في ٢٠١١، و٦,٥% في ٢٠١٢، و٦,٨% في الربع الأول من العام ٢٠١٣، و٦,٤% في الربع الثاني و٦,٨% في الربع الثالث و٦,٧% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣.

وقد كانت القطاعات الرئيسية التي أسهمت في الخسارة المتراكمة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ حتى نهاية كانون الأول ٢٠١٣ هي التجارة الداخلية التي خسرت ٤٦٥ مليار ليرة سورية، أي ما يشكّل ٢٢,٨% من إجمالي الخسارة، يليه قطاع النقل والاتصالات الذي خسر ٣٥٨ مليار ليرة سورية، مشكلاً ١٧,٥% من إجمالي خسارة الناتج، أما قطاع الصناعة الاستخراجية فقد خسر ٢٩٣ مليار ليرة سورية ما يشكل ١٤,٤% من إجمالي خسارة الناتج، والصناعات التحويلية التي خسرت ٢٤٩ مليار ليرة سورية مشكلةً ١٢,٢% من إجمالي خسارة الناتج، والخدمات الحكومية التي خسرت ١٩٨ مليار ليرة سورية مشكلةً ٩,٧% من إجمالي خسارة الناتج، والزراعة التي خسرت ١٩٥ مليار ليرة سورية ممّا يشكّل ٩,٦% من إجمالي خسارة الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ١).

الشكل ١: التوزيع النسبي للخسائر (المكاسب) الإجمالية المقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣

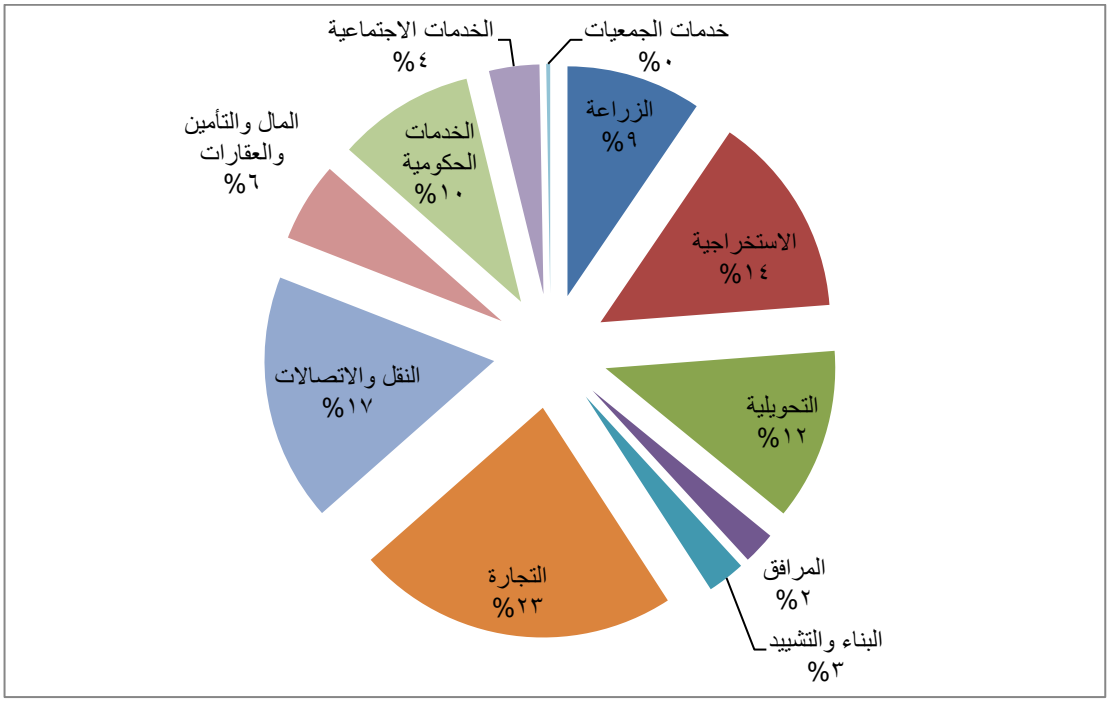

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٤

لم تشهد الهيكلية القطاعية لخسارة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ أي تغيّرات دراماتيكية مقارنة مع هيكلية الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١١ والربع الثاني من العام ٢٠١٣. ومع ذلك، فقد حدث تغيرات طفيفة خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، مثل انخفاض حصّة كل من الصناعات التحويلية والتجارة والنقل والاتصالات من الخسارة

الإجمالية على التوالي، بينما ارتفعت حصّة كل من المال والعقارات والصناعة الاستخراجية والخدمات الحكومية من الخسارة الإجمالية على التوالي(الشكل ٢).

الشكل ٢: التوزيع النسبي للخسائر في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات حتى الربع الثاني من ٢٠١٣، وفي كل من الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣

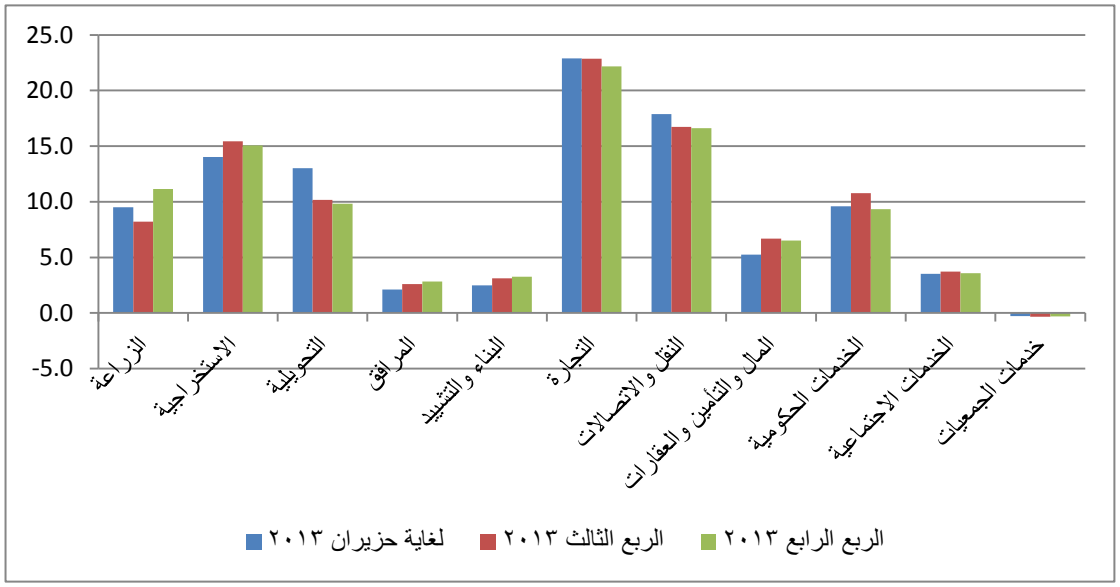

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٤

يبيّن الشكل (٣) أن أكثر القطاعات إسهاماً في معدل انكماش الاقتصاد بالقيم المطلقة في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الربعين المقابلين من العام ٢٠١٢، هي التجارة والصناعة الاستخراجية والزراعة والنقل والاتصالات على التوالي.

الشكل ٣: الإسهامات بالقيم المطلقة لكل قطاع في معدّل انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣

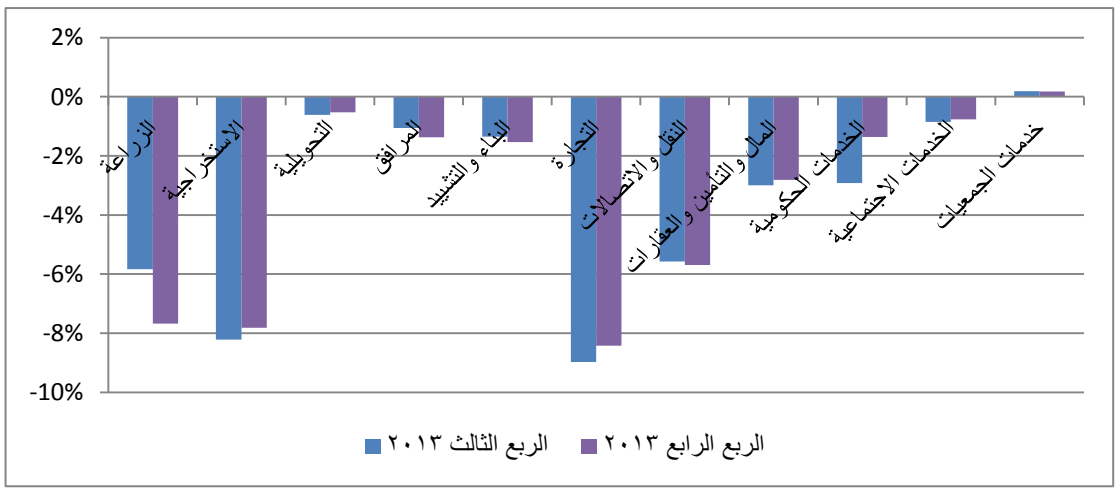

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

لقد أدت الأزمة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في سورية عام ٢٠١٣ إلى ٤١% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٣ وفقاً للسيناريو الاستمراري، كان سيكون ١٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٠. وبناء عليه، فإن خسارة الناتج المحلي الإجمالي تقدّر بحوالي ٢٠٤٢ مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، علماً أن ٢٨٢ مليار ليرة سورية منها كانت في الربع الثالث من العام ٢٠١٣ و٢٩١ مليار ليرة سورية في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ (الجدول ١). وتعادل الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي ١٣٩% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية في ٢٠١٠، كما تعادل هذه الخسارة ٧٠,٩ مليار دولار أميركي.

الجدول ١: الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع (٢٠١٠ – الربع الرابع من العام ٢٠١٣)، والآثار المقدّرة للأزمة، بمليارات الليرة السورية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

		الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعات التحويلية	المرافق	البناء والتشييد	التجارة	النقل والاتصالات	المال والعقارات	الخدمات الحكومية	الخدمات الاجتماعية	المنظمات غير الحكومية	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعة الاستخراجية
الفعلي ٢٠١٠		240	186	118	37	52	297	191	80	207	59	1	1470	1284
السيناريو الاستمراري (الإسقاطات)	٢٠١١	263	185	124	42	54	311	208	88	230	67	1	1574	1389
	٢٠١٢	276	185	130	48	55	326	227	96	257	76	1	1676	1492
	الربع الأول ٢٠١٣	30	46	34	13	14	85	62	26	71	22	0	405	359
	الربع الثاني ٢٠١٣	149	46	34	13	14	85	62	26	71	22	0	523	477
	الربع الثالث ٢٠١٣	46	46	34	13	14	85	62	26	71	22	0	421	375
	الربع الرابع ٢٠١٣	65	46	34	13	14	85	62	26	71	22	0	439	393
سيناريو الأزمة (التقديرات)	٢٠١١	263	163	93	39	59	263	158	87	228	60	1	1413	1250
	٢٠١٢	227	83	27	34	33	164	108	56	190	53	3	977	894
	الربع الأول ٢٠١٣	15	8	5	7	4	23	17	8	39	11	1	137	130
	الربع الثاني ٢٠١٣	74	3	6	6	5	23	14	8	32	11	1	183	181
	الربع الثالث ٢٠١٣	23	2	5	6	5	21	14	7	41	11	1	138	136
	الربع الرابع ٢٠١٣	32	2	5	5	5	21	13	7	44	11	1	148	146
آثار الأزمة	٢٠١١	0	23	31	3	-5	49	51	1	3	7	0	162	139
	٢٠١٢	50	102	103	14	22	162	119	40	67	24	-2	699	598
	الربع الأول ٢٠١٣	15	38	29	7	10	63	45	18	32	11	-1	268	229
	الربع الثاني ٢٠١٣	75	43	28	8	9	62	48	18	39	10	-1	340	297
	الربع الثالث ٢٠١٣	23	44	29	7	9	65	47	19	30	11	-1	282	239
	الربع الرابع ٢٠١٣	32	44	29	8	9	65	48	19	27	10	-1	291	247
	الإجمالي حتى كانون الأول ٢٠١٣	195	293	249	47	55	465	358	115	198	73	-6	2042	1749

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من المكتب المركزي للاحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

أما على المستوى القطاعي، فقد شهد كل من الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ انكماشاً حادّاً في الناتج المحلي الإجمالي للزراعة مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٣؛ في حين قادت الزيادة في الأجور الحكومية إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للخدمات الحكومية مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٣. وبالعموم، شهدت القطاعات كافة انكماشاً في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربعين ذاتهما في ٢٠١٢ باستثناء خدمات المنظمات غير الحكومية (الجدول ١).

حافظ قطاع **الزراعة** المتنوّع في سورية على حالة مستدامة من الأمن الغذائي قبل الأزمة، بالرغم من تأثره الكبير بالظروف المناخية غير المواتية، لكن الأزمة وضعت الأمن الغذائي أمام تحدٍ كبير. ورغم أن إنتاج ورأس مال هذا القطاع قد تأذى بشدّة خلال الأزمة، إلا أنه ظل يؤدّي دوراً أساسياً كسند إنتاجي للاقتصاد وشبكة أمان للأسر خاصة في الريف. وتتسم موسمية القطاع الزراعي قبل الأزمة بتقلّبات كبيرة عبر الفصول، ففي عام ٢٠١١، على سبيل المثال، سُجِّل ٥١% من الإنتاج الزراعي السنوي خلال الربع الثاني، ومن ضمن ذلك المحاصيل الرئيسية مثل القمح والشعير وجزء من الإنتاج الحيواني، في حين سجّل ١٦% و٢٢% خلال الربعين الثالث والرابع على التوالي. ومع أخذ الموسمية بعين الاعتبار فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للزراعة بمعدل ٣٦,٢% في ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢؛ وقد كان ٦٠% من هذا الانكماش يعود إلى الانخفاض في الإنتاج النباتي و٤٠% منه ناجماً عن الانخفاض في الإنتاج الحيواني.

وفي الربع الثالث من العام ٢٠١٣، شكّلت الزراعة ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع ٤٠% في ذروة الموسم في الربع الثاني من العام ٢٠١٣. وقد قُدِّرَ الانخفاض في المنتجات الرئيسية في الربع الثالث من العام ٢٠١٣ بمعدل ٣٠% في العنب، والذي ينتج بصورة رئيسية في حمص ودرعا، و٥٠% في البطيخ الذي ينتج بصورة رئيسية في الرقّة، و٤٠% في البندورة التي تنتج بصورة رئيسية في درعا، مقارنة مع الإنتاج عام ٢٠١٢. وفي الربع الرابع من العام ٢٠١٣، شكّلت الزراعة ما نسبته ٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تراجع أقل حدّة نسبياً مقارنة مع الربع الثالث من العام ٢٠١٣، وقُدِّرَ التراجع في المنتجات الرئيسية في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ بمعدل ١٢% للزيتون، و٢١% للتفاح؛ في حين ازداد إنتاج الحمضيات خلال موسم ٢٠١٤/٢٠١٣ بنسبة ٢٢% مقارنة مع الربع ذاته من العام ٢٠١٢.

وقد واصل الإنتاج الحيواني انكماشه بمعدل ٤١% في القيمة المضافة للأغنام، و٥٢% للدواجن، و٢٩% للأبقار، في ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢. ويعكس الانهيار في الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الحيواني بصورة رئيسية الخسارة الكارثية في المواشي كنتيجة مباشرة للنزاع المسلّح بما في ذلك عمليات النهب والتهريب والاستهلاك الجائر وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق.

وقد حدّ غياب الأمن في مناطق النزاع من إمكانية وصول المزارعين بصورة متواصلة إلى أراضيهم. وشهدت هذه المناطق تدميراً واسع النطاق للبنية التحتية لأنظمة الري، والقدرات التخزينية وللمحاصيل والأشجار بالإضافة إلى عميات النهب للقطعان. كما تأثرت إنتاجية المحاصيل بندرة الأسمدة وحوامل

الطاقة وارتفاع تكاليفهما. وساهم نقص الأعلاف والمراعي الآمنة وعدم القدرة على التخزين في تراجع الإنتاج الزراعي. كما أن فقدان الأمن أضر بالقدرة على نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق مما زاد من التكلفة وشكل فوارق بين الأسواق في عموم المناطق.

هذا الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي أجبر الحكومة والقطاع الخاص على استيراد كميات كبيرة من القمح، والطحين، والسكر، واللحوم وغير ذلك من الأغذية الأساسية. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الانخفاض في الإنتاج والزيادة في الأسعار، تحدياً كبيراً للأسر الفقيرة التي لم تعد قادرة وبشكل متزايد على شراء الحد الأدنى من حاجاتها الغذائية. إن حجم هذا التحدي يهدد حياة أعداد متزايدة من السوريين خاصة في المناطق التي لا يتم تقديم المساعدات الإنسانية فيها. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم المساواة في توفّر الغذاء خاصة في المناطق المحاصرة جعلها عرضة للجوع وسوء التغذية وحتى المجاعة، بينما الغذاء متوفر على بعد أحياء منها، ويجسد مخيم اليرموك مثالاً صارخاً على هذه الحالة.

يعتبر قطاع **الصناعات التحويلية** محرّكاً للاقتصاد السوري، من خلال روابطه المعقّدة مع القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والتجارة الداخلية والنقل والمال والتأمين. وخلال العقد الماضي، بات قطاع الصناعات التحويلية، وبصورة متنامية، من المساهمين الأساسيين في إيجاد فرص العمل، وفي تنويع الصادرات غير النفطية. ويتألف هذا القطاع من الشركات العامة (المؤسسات المملوكة من الدولة) والشركات الخاصة، وتستحوذ المؤسسات المتوسطة والصغيرة على القطاع من حيث القيمة المضافة والتشغيل والتصدير. ومع ذلك، فإن المؤسسات المملوكة من الدولة، ولاسيما المصافي والمطاحن، قد أدّت دوراً هاماً في تأمين المشتقات النفطية والخبز للاقتصاد وبأسعار مدعومة.

لقد ضرب النزاع المسلح قطاع الصناعة التحويلية بشدة، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في ٢٠١٣ إلى ١٨,٦% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في العام ٢٠١٠. وانكمش القطاع بمعدل ٢٠,٤% في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، وبمعدل ١٨,٧% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣[٤] مقارنة مع الربعين ذاتهما في ٢٠١٢. وتضرر القطاع بشكل كبير في كل من حلب وريف دمشق وحمص حيث تتركز معظم المنشآت الصناعية، خاصة أن هذه المناطق عانت من أشد المعارك حدة خلال الأزمة. وخلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، تعرّضت الشركات الخاصة الواقعة في المدن الصناعية إلى أضرار كبيرة، حيث أغلق أكثر من ٩٠% من المنشآت الصناعية في المدينة الصناعية في الشيخ نجّار في حلب، مقابل ٤٠% من المنشآت الصناعية في المدينة الصناعية في عدرا بريف دمشق، و٢٠% في مدينة حسيا الصناعية، بينما غدت جميع المنشآت الصناعية في المدينة الصناعية في دير الزور خارج الخدمة. وخلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، فإن جميع المنشآت في المدينة الصناعية في عدرا تقريباً كانت قد أغلقت أبوابها في كانون الأول ٢٠١٣. وحتى بالنسبة للشركات الصناعية العاملة، فهي لا تستفيد وسطياً إلا من ٣٠% من قدراتها الإنتاجية. وبالتالي سيطرت حالة

[٤] استعان التقرير بالنتائج الأولية للمسح الصناعي في ٢٠١٣ لتقدير القيمة المضافة للقطاع الخاص، أمّا بالنسبة للقطاع العام، فقد استعملنا البيانات الإدارية الخاصة بالمؤسسات المملوكة من الدولة.

اليأس وعدم التيقن على القطاع؛ وبالرغم من أن بعض الشركات حاولت التكيف من خلال نقل نشاطها إلى مناطق أكثر أمناً مثل طرطوس، واللاذقية، ومدينة دمشق، أو عبر تقليل الأجور، أو الانتقال إلى خارج البلاد.

وقد سجّل إغلاق الشركات وتدمير البنية التحتية تنامياً جرّاء العمليات العسكرية والانتشار الواسع النطاق لأعمال النهب والسلب والسرقة والإفلاس وخطف العمّال والمدراء. كما انعكس التراجع أيضاً في الانخفاض الحاد في الاستثمارين العام والخاص، وفقدان مخزون رأس المال خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، فقد نجم عن الانخفاض الهائل في إنتاج الصناعات التحويلية تراجع في معروض السلع المنتجة محلياً، مما ساهم في استمرار ارتفاع الأسعار.

وشهدت المصافي كجزء من القطاع العام الصناعي، زيادة في إنتاجها زيادة في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٣، جرّاء توفّر النفط الخام المستورد. وعلاوة على ذلك، فقد ظلت المؤسسات الصناعية العامة تعاني من انخفاض حاد في الإنتاج خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، حيث انكمش إنتاج المؤسسات النسيجية في ٢٠١٣ بنسبة ٢٠% ومن المتوقع أن تواجه المزيد من التحدّيات في ٢٠١٤، نظراً لضعف إنتاج القطن؛ أمّا إنتاج شركات الاسمنت، والصناعات الغذائية، والسكر، والتبغ فقد انكمش في ٢٠١٣ بالنسب الآتية ٥٠%، و٥٨%، و٩٥%، و٣٣%، على التوالي.

يتألف قطاع **الصناعة الاستخراجية** في سورية بصورة رئيسية من النفط، والغاز، والفوسفات؛ ومنذ الربع الأخير لعام ٢٠١١، تسبّبت العقوبات بتراجع في إنتاج النفط بنسبة ٤٥% نتيجة لانسحاب الشركات الأجنبية، والقيود المفروضة على التمويل والتأمين والصادرات. وقد ضرب النزاع المسلّح الإنتاج المتبقي، حيث انخفض الإنتاج النفطي من ٢٠٠ ألف برميل يومياً تقريباً في الربع الأول من العام ٢٠١٢، إلى ٩٥ ألف برميل يومياً في الربع الرابع من العام ٢٠١٢. وتواصل الانخفاض في ٢٠١٣ من ٦٠ ألف برميل يومياً في الربع الأول من العام ٢٠١٣ إلى ١٨ ألف برميل يومياً في الربع الثاني من العام ٢٠١٣. وخلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، انخفض الإنتاج إلى ١٦ ألف برميل يومياً، بينما سجّلت زيادة طفيفة في الإنتاج الذي وصل إلى ١٦,٥٠٠ برميل يومياً خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣. ولا تشمل هذه التقديرات الإنتاج النفطي من الحقول النفطية الواقعة خارج سيطرة الحكومة، والتي شهدت تقنيات بدائية لاستخراج النفط وتكريره، إذ يشير خبراء الطاقة والبيئة إلى أضرار شديدة أصابت الاحتياطيات النفطية والبيئة جرّاء هذه التقنيات.

أمّا انخفاض إنتاج الغاز فقد كان أقل حدّة من الانخفاض المسجّل في النفط، فقد تراجع الإنتاج من ٢,٧ مليار متر مكعّب تقريباً في الربع الأول من العام ٢٠١١ إلى ١,٤ مليار متر مكعّب في الربع الثاني من العام ٢٠١٣، بينما حصلت زيادة طفيفة في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، والذي قدّر الإنتاج فيه بواقع ١,٥ مليار متر مكعّب، في حين حصل انخفاض آخر في الإنتاج في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، حيث وصل إلى ١,٤ مليار متر مكعّب.

لقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية بمعدل ٤٩% في ٢٠١٢، وبـ ٧٠% و٩١% و٩١% و٨٢% خلال الأرباع الأول والثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي، مقارنة مع الأرباع ذاتها من العام ٢٠١٢. هذا الانكماش في قطاع الصناعة الاستخراجية أدّى إلى تراجع حاد في المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للحكومة، ممّا أجبر الحكومة على استيراد النفط الخام لتغطية النقص في المشتقات النفطية في السوق المحلية. وبالتالي فإن فاتورة الدعم سجّلت ارتفاعاً كبيراً، بالرغم من الزيادات في أسعار الطاقة بالنسبة للأسر ومؤسسات الأعمال. كما تعرّضت البنية التحتية والمعدّات في قطاع الصناعة الاستخراجية إلى أضرار شديدة جرّاء النزاع المسلّح المباشر، وبسبب أعمال النهب والسلب والسرقة.

وقد أدّى الانكماش في القطاعات المنتجة، والقيود المفروضة على المستوردات إلى تقلّص المعروض من السلع في السوق المحلية، الأمر الذي أثر سلباً على **قطاع التجارة**، الذي يشمل المطاعم والفنادق. وعلاوة على ذلك، فقد تعرضت البنية التحتية للتجارة الداخلية متمثلة بآلاف الأسواق ومئات آلاف المتاجر لأضرار المباشرة وغير المباشرة نتيجة النزاع المسلّح. ونتيجة لذلك، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة بمعدل ٤٩% في كل من الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي مقارنة مع الربعين المقابلين لهما من العام ٢٠١٢. وخلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، قاد النزاع إلى ارتفاع كبير في أسعار المستهلكين وإلى غياب السلع، ولاسيما خلال التهديد بشن ضربة أميركية في شهري آب وأيلول. وفي الربع الرابع من العام ٢٠١٣، تم توفير معروض إضافي من السلع الأساسية من خلال زيادة المستوردات الحكومية للسلع الأساسية مثل القمح، والسكر، والأرز، والمشتقات النفطية، ممّا قلّل من ندرتها في بعض المناطق.

وثمّة عوامل أخرى أثرت على القطاع مثل الانخفاض في القوّة الشرائية للمستهلكين، حيث ٧٥% من السكان أصبحوا في دائرة الفقر. وأدى ارتفاع تكلفة المشتقات النفطية إلى زيادة تكاليف المعيشة على المواطنيين. وتأثر القطاع بمصاعب في النقل، والقيود على العمليات المالية التي شوّهت الأسواق، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الفروقات بين الأسواق المحلية في أنحاء البلاد. وعانت المناطق الساخنة والمحاصرة من عدم إمكانية الحصول على السلع، وعدم القدرة على مزاولة العمل التجاري بصورة طبيعية. كما أن حالة عدم اليقين وغياب الأمن فتحت الأبواب أمام اقتصاديات العنف حيث تجّار الحروب يحتكرون السوق، وينخرطون في التهريب، والابتزاز، والسرقة على حساب الأنشطة التجارية العادية.

تبدّت نتائج النزاع على قطاع **السياحة** مباشرة بعد شهر آذار ٢٠١١، وقد حصل الانهيار في ٢٠١٢ حيث كان الانكماش الحقيقي في القطاع بنسبة ٨٧% مقارنة مع ٢٠١١، الأمر الذي انعكس في الانخفاض في أعداد السيّاح والليالي الفندقية والإيرادات السياحية. وخلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، استمر القطاع في الانكماش بمعدل ٧٦% في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ مقارنة مع

النصف الثاني مع العام ٢٠١٢. ومن الجدير بالذكر أن بعض الفنادق، ولاسيما في دمشق، يشغلها النازحون القادرون على دفع تكاليف الإقامة، بما أن هذه الفنادق قد خفّضت أجورها تخفيضاً كبيراً.

أمّا قطاع **النقل**، وبوصفه قطاعاً للخدمات الانتاجية وله تأثير هام من خلال الوفورات على بقية القطاعات في الاقتصاد، فقد استمر في المعاناة من أضرار كبيرة نتيجة للنزاع المسلّح. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بمعدل ٥١,٦% في ٢٠١٢. وبالمقارنة بين الأرباع المتقابلة في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع انكمش بمعدل ٤٦,١% في الربع الأول، و٥٦,٦% في الربع الثاني، و٥٥,٤% في الربع الثالث، و٦٠,٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣. وقد أدّى تفاقم حدّة النزاع على الطرق الدولية السريعة، وكذلك على الطرق التي تربط سورية بالدول المجاورة، وتلك التي تربط بين المحافظات، إضافة إلى النزاع المندلع داخل المدن الرئيسية خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ إلى تدهور في خدمات النقل البري. وبصورة مشابهة، وخلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ شهدت خدمات المطارات انخفاضاً حادّاً، ولاسيما في المطارين الرئيسيين في دمشق وحلب. وانخفضت خدمات الموانئ خلال الربعين الثالث والرابع بالنسبة للسلع غير النفطية، غير أن المستوردات النفطية سجّلت زيادة حادّة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، بما أن المصافي كانت تعتمد بصورة رئيسية على النفط المستورد في ٢٠١٣.

وظلت التحدّيات المتمثّلة بغياب الوقود وخدمات الصيانة ونهب المركبات الخاصة والعامة وانعدام الأمن وكذلك وجود المخاطر الجسدية أثناء السفر، تعيق عمل هذا القطاع. وإضافة إلى العوامل السابقة جميعها، فإن جزءً من رأس المال البشري والمعدات والمرافق لقطاع النقل لم تتوقف فحسب عن الإسهام في النشاطات الاقتصادية، وإنما أعيد استخدامها مباشرة خدمة للنزاع المسلّح بوصفها أدوات للأطراف المسلّحة.

حصل تغيّر كبير في قطاع **الاتصالات** خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣. فهذا القطاع الذي يشمل الاتصالات وخدمات البريد كان أقل تأثراً من قطاعات الخدمات الإنتاجية الأخرى قبل ٢٠١٣. ولكن بحلول نهاية ٢٠١٣، فإن ٤٠% تقريباً من البنية التحتية لقطاع الاتصالات كانت قد تضرّرت؛ كما أن الزيادة في أسعار الخدمات في الربع الثالث من العام ٢٠١٣ خفّضت من الطلب الفعلي. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات بنسبة مقدّرة تبلغ ٣٦,٣% خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و٤٥,٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي **للقطاع المالي والعقاري** بنسبة ٣٥,٠% في ٢٠١٢، وبنسبة ٤٣,١%، و٤٢,٠%، و٤٧,٦%، و٤٧,٦% خلال كل من الربع الأول والثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي، وذلك بالمقارنة مع الأرباع ذاتها من العام ٢٠١٢. هذا الانكماش الاقتصادي وبيئة العمل غير الآمنة، وارتفاع حالة عدم اليقين، والنزاع المسلّح، كلها عوامل تركت أثرها السلبي على الخدمات المصرفية من خلال تراجع الودائع، وانخفاض الطلب على القروض والتسهيلات المالية، وزيادة الديون

المعدومة، وتخريب البنية التحتية المصرفية، والنهب. وقد عقدت العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي السوري سير الخدمات المالية وزادت من حالة عدم اليقين في السوق.

وشهد الاقتصاد السوري زيادة في النشاطات والشبكات المالية غير الشرعية التي تموّل النزاع بصورة مباشرة من خلال تقديم الأموال لشراء الأسلحة ودفع الرواتب إلى المقاتلين من جميع أطراف النزاع؛ وبصورة غير مباشرة من خلال خدمات التمويل والدعم لمواصلة القتال على أرض المعركة، مثل تقديم الغذاء والوقود وغير ذلك من السلع والخدمات الأساسية. وقد عانى القطاع العقاري من التدمير الكارثي للممتلكات خلال المعارك، وبالتالي فإن الأبنية السكنية والتجارية فقدت دورها بوصفها "مخزناً للقيمة"، في حالة التقلّب في أسعار صرف العملة. وعلاوة على ذلك، فإن تخريب السجلات والوثائق العقارية في بعض المناطق يعرّض حقوق الناس في ممتلكاتهم للخطر.

يوفّر قطاع **المرافق** للاقتصاد والأسر خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحّي. وقد انخفض إنتاج الكهرباء بمعدل ٢٥,٧%، و٣٥,٥%، و٣٠,٠%، و٢٨,٠% في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الأرباع ذاتها من العام ٢٠١٢. وقد شهد الربعان الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ دماراً هائلاً في محطات الكهرباء وخطوط نقلها، إضافة إلى التخريب الذي تعرّضت له خطوط إمداد محطات الكهرباء بالغاز والفيول. وبالرغم من الجهود الرئيسية المبذولة لصيانة هذه الأضرار، إلا أن العديد من المناطق وبسبب النزاع المسلّح، حُرِمَت من أي مصدر للطاقة، وتعتبر حالات انعدام المساواة في الحرمان من الكهرباء هائلة بين المحافظات والمناطق. وبصورة مشابهة، فقد انخفضت خدمات الماء والصرف الصحي بمعدل ٢١% في العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المرافق بمعدل ٢٩,٦% خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و٢٧,٦% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢. ويؤثّر الانكماش في هذا القطاع بشكل حاد على ظروف معيشة الأسر وقطاع الأعمال، حيث يلجأ الكثير من الأشخاص الأثرياء ومعظم الشركات العاملة إلى استعمال مولدات الكهرباء الصغيرة التي تعتبر ذات كفاءة أقل وتكلفة أعلى من أجل حل مشكلة غياب الطاقة.

يعتمد الإنتاج في قطاع **البناء والتشييد** بصورة كبيرة على الاستثمارات في القطاعات الأخرى التي عانت جميعها من انكماش كبير. وبالتالي انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد بمعدل ٣٦,٩% في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و٤٤,٤% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة بنفس الأرباع للعام ٢٠١٢. وقد أثر خروج رؤوس الأموال الخاصة والانخفاض الحاد في الاستثمارات العامة تأثيراً سلبياً على هذا القطاع. وقد واجهت صناعة الاسمنت بوصفها عنصراً رئيسياً في هذا القطاع تحدّيات رئيسية، حيث أن ثلاثة معامل من أصل ستة معامل عامة توقفت عن الإنتاج. وقد أغلق آخر واحد منها في المدينة الصناعية في عدرا أبوابه في كانون الأول ٢٠١٣ بسبب النزاع المسلّح.

ازداد دور **الخدمات الحكومية** خلال الأزمة، حيث أن الدولة حاولت المحافظة على شبكة الأمان في الاقتصاد من خلال مواصلة دفع الرواتب، وغير ذلك من النفقات الجارية مثل السلع والخدمات. لكن

ندرة الإيرادات العامّة زادت من العجز وقادت إلى دين كبير وزيادة في الدين الخارجي. كما خُصِّص جزء كبير من الخدمات الحكومية للإنفاق الأمني والعسكري، والذي قدّر في هذا التقرير كجزء من الخسارة التي تكبّدها الاقتصاد. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للخدمات الحكومية بمعدل ١٦,٥% في ٢٠١٢، وتواصل ذلك في ٢٠١٣، مع تسجيله لتراجع بمعدل ١٧,٦% في الربع الأول من ٢٠١٣، و٣١,٩% في الربع الثاني من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢[٥]. وخلال الربع الثالث، زادت الحكومة أجور موظفي القطاع العام الأمر الذي قلّل من معدل الانكماش في الربع الثالث من العام ٢٠١٣ إلى ١٣,٨%، وفي الربع الرابع من العام ٢٠١٣ إلى ٦,٨% مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، تراجعت أسعار المستهلكين تراجعاً طفيفاً خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣ الأمر الذي أدّى إلى زيادة الأجور الحقيقية لموظفي القطاع العام.

وانكمشت **الخدمات الشخصية والعامة** بمعدل ١٣,٠% في العام ٢٠١٢، كما حصل انكماش إضافي بنسبة ١٦,٧% في الربع الأول و١٤,٠% في الربع الثاني و١٤,٦% خلال الربع الثالث و١٣,٣% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الأرباع المقابلة لها من العام ٢٠١٢. وكان الانكماش في الخدمات الشخصية ناجماً إلى حدّ كبير عن الانخفاض العام في النشاطات الاقتصادية وتراجع دخل شريحة كبيرة من السكّان. بينما نمت الخدمات الاجتماعية، والتي تشمل الصحة والتعليم، والتي يقدّمها القطاع الخاص والمجتمع المدني، خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ مع زيادة أعداد النازحين داخلياً.

وازدادت **خدمات المنظمات غير الحكومية** التي تقدّمها منظمات المجتمع المدني زيادة هائلة خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣، إذ ارتفعت بنسبة ٥٠% مقارنة مع النصف الثاني من العام ٢٠١٢، وذلك مع سعي المبادرات الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، وغير ذلك من المؤسسات إلى التجاوب مع الاحتياجات الإنسانية من خلال تقديم الدعم الإنساني والاجتماعي. ولكن، وعلى الرغم من هذا النمو، إلا أن حصّة المنظمات غير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي لازالت هامشية.

تدهور هيكلية الاقتصاد

أثّر التراجع الهائل في الاقتصاد على جميع القطاعات الاقتصادية خلال الأزمة، وإن بدرجات ومستويات متفاوتة. فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٤١% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، واصلت طبيعة وهيكلية الاقتصاد تحولها السلبي خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ متأثرة بالعوامل التالية:

- الأثر المباشر للنزاع المسلّح على الاقتصاد.
- نشوء النشاطات الاقتصادية والشبكات المرتبطة بالنزاع.

[٥] المؤشرات الرئيسية التي استخدمت لتقدير نمو القيمة المضافة للخدمات الحكومية هي الرواتب والأجور، إضافة إلى السلع والخدمات في الموازنة العامة.

- تزايد الاحتياجات الأساسية.
- السياسات الاجتماعية والاقتصادية الآنية للحكومة.
- نشوء مؤسسات الأمر الواقع.
- السياسات الإقليمية والدولية التي تستهدف الاقتصاد السوري.
- مبادرات المجتمع المدني وإجراءاته.
- الظروف البيئية المتدهورة.

وفي هذا الصدد، كان الانكماش الاقتصادي أكثر حدّة في المحرّكات الرئيسية للاقتصاد مثل الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية. وعلاوة على ذلك، فقد أجبر الاقتصاد على أداء وظيفتين رئيسيتين متناقضتين: الأولى هي تمويل واستدامة النزاع المسلّح، بحيث تقوم القوى التسلط بإعادة تخصيص الموارد بهدف كسب النزاع؛ والثانية هي توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المتزايدة للناس بما في ذلك الغذاء والوقود والمأوى. ولا يمكن تلبية هاتين الوظيفتين المتنافضتين في ظل الأضرار الاقتصادية الكبيرة دون دعم خارجي لطرفي النزاع.

يبيّن الشكل ٤ أن الخدمات الحكومية في ٢٠١٣ أصبحت القطاع الرئيسي في الاقتصاد مشكّلة ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي، متبوعة بالقطاع الزراعي بنسبة ٢٤% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التجارة بنسبة ١٤%، والنقل والاتصالات بنسبة ١٠%.

الشكل ٤: حصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٣

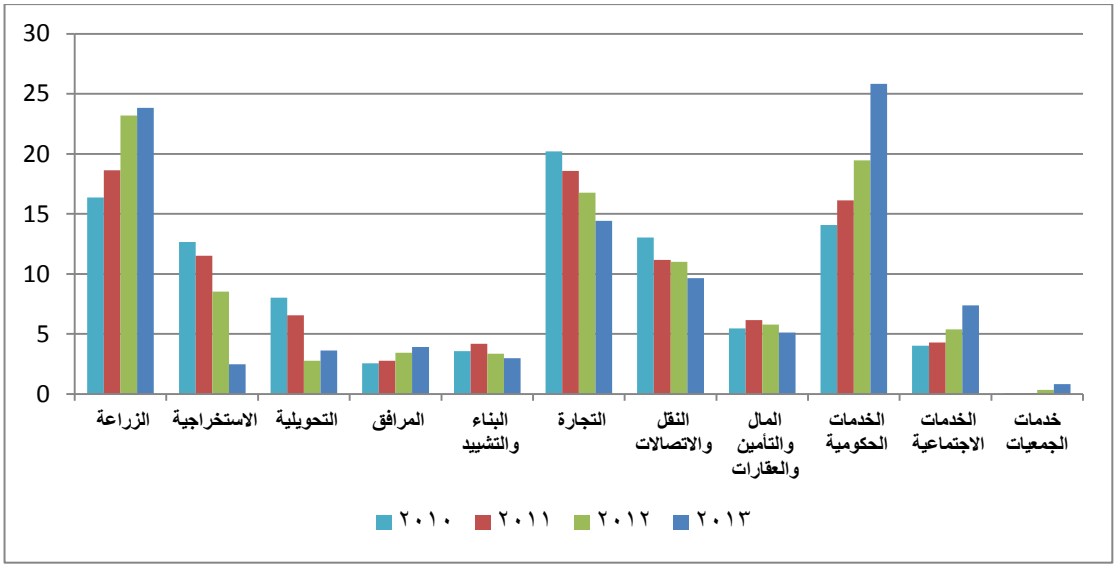

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

وتعكس الأهمية المتنامية لقطاع الخدمات الحكومية التدخل الكبير الذي قامت به الحكومة للمحافظة على تقديم خدماتها الرئيسية وموظفي القطاع العام ومن ضمن ذلك النفقات العسكرية. وقد ازدادت حصة قطاع الزراعة من الناتج بالرغم من تراجع قيمته مقارنة بالماضي، وذلك يعكس الوضع الجيد نسبياً للظروف المناخية. بالإضافة إلى ذلك، فقد زاد العبء الإنساني الحاجة للخدمات الاجتماعية

والشخصية وخدمات المنظمات غير الحكومية مما زاد من حصة الخدمات الاجتماعية في الاقتصاد. ورغم ذلك لم تكن هذه الخدمات كافية لتلبية احتياجات الملايين من النازحين والعاطلين عن العمل والفقراء.

نضال من أجل البقاء

عَكَسَ الانكماش في معروض السلع والخدمات الانخفاض الحاد في الطلب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، حيث حصل تراجع في النشاطات الاقتصادية الرئيسية وترافق بهبوط في الدخل الوطني، ومن ضمن ذلك الأجور، والأرباح، والفوائد، الأمر الذي تسبّب بتراجع حاد في الطلب المحلي الفعلي. وقد أدّى النزاع المسلّح إلى تحوّل في هيكلية الطلب باتجاه الاستهلاك والمستوردات على حساب الاستثمار والصادرات.

وقد شهد **الاستهلاك الخاص**، الذي يمثّل مقياساً مباشراً لرفاهية الأسر، انكماشاً بمعدل ٢٢,٥% في العام ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٠١١، وبمعدل ٧,١%، و٢٧,٦%، و٢١,١%، و٢٥,٥% في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع من العام ٢٠١٣ على التوالي، مقارنة مع الأرباع المقابلة في العام ٢٠١٢. وعادة ما تقاوم الأسر الانخفاض في الاستهلاك الخاص، للمحافظة على نمطها الاستهلاكي في فترة ما قبل الأزمة، وذلك من خلال اللجوء إلى استعمال المدّخرات أو القروض قصيرة الأجل. غير أن الأثر الكبير للأزمة وفترتها الطويلة نسبياً قادت إلى انخفاض حاد في الاستهلاك الحقيقي للأسر التي أجبرت على تغيير نمط استهلاكها، لتركز على أكثر السلع والخدمات حيوية بعد فقدان مصادر الدخل والمدخرات وغيرها من المصادر. كما أن الأسر قد باتت تعاني لضمان الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية لأفراد الأسرة، وبجودة سيئة في العديد من المناطق. وإضافة إلى ذلك، فقد سجل كل من حصة الوقود والكهرباء من إنفاق العائلات، وتكلفة توفير السكن، ولاسيما للنازحين داخلياً ارتفاعاً كبيراً.

وقد تسبّب النزاع المسلّح في التخريب المباشر لقسم كبير من ممتلكات الناس، ومن ضمن ذلك، البيوت، والشركات، والمعدّات. وعلاوة على ذلك، فقد أوجد النزاع بيئة تتّسم بعدم الأمان مع انتشار أعمال السلب والنهب والسرقة لمدخرات الناس وممتلكاتهم، وكذلك عمليات الخطف، ممّا أجبر الناس على النزوح طلباً للأمان في أماكن أخرى.

إضافة إلى ذلك، قاد التدهور والتدمير الاقتصادي إلى فقدان الكثير من فرص العمل، وإلى تدهور في ظروف العمل، ومن ضمن ذلك الانخفاض في الأجور والتعويضات، الأمر الذي حرم ملايين الأفراد والأسر من مصادر دخلهم الأساسية؛ وقد انعكس ذلك في تراجع حاد في مستويات استهلاكهم. وازداد الوضع سوءً نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار، ولاسيما أسعار الغذاء والوقود. ونتيجة لذلك، أصبحت غالبية السوريين من الفقراء عام ٢٠١٣، حيث عانى جزء كبير منهم من حالة الفقر المدقع. وقد أخذ المصدر الرئيسي للاستهلاك لدى مئات آلاف الأسر بالاعتماد على الدعم الاجتماعي والتحويلات المباشرة وغير المباشرة، من المجتمع المدني، والحكومة، والمنظمات الدولية. ولسوء الحظ، فإن مستوى

الدعم يقلّ بكثير عن الحاجات الحقيقية للشعب السوري خلال هذه الأزمة الإنسانية خاصة في المناطق الأكثر حرماناً التي كانت على الأرجح الأقل حظاً في تلقي المعونات الإنسانية.

ظلّ **الاستهلاك العام** في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ يؤدّي دوراً حاسماً في منع الاقتصاد من الانهيار التام. وقد قامت الحكومة بزيادة الأجور العامّة خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣، للمحافظة على القوة الشرائية لموظفيها إلا أنها لم توقف تراجع الاستهلاك العام بالقيم الحقيقية. وبما أن الإيرادات العامّة واصلت انخفاضها، فإن هذه الزيادة رفعت الدين العام إلى مستويات استثنائية. وقد انكمش الاستهلاك العام بمعدل ٨,٣% في ٢٠١٢، في حين أنه انكمش بمعدل ٢٣,٤%، و١١,٩%، و١٦,٢% و٠,٣% في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع من العام ٢٠١٣ على التوالي، مقارنة مع الأرباع المقابلة من العام ٢٠١٢. وقد أدّى الاستهلاك العام خلال الأزمة وظيفتين رئيسيتين، ولكن في الوقت نفسه متناقضتين: الوظيفة الأولى هي تأمين الجزء الأساسي من الطلب الاقتصادي من أجل المحافظة على الدخل الأساسي لعدد كبير من الأسر والشركات، وتوفير الدعم الذي يُعتبر أساسياً للناس كي يبقوا على قيد الحياة. أمّا الوظيفة الثانية فقد تمثّلت في إعادة تخصيص جزء هام من الموارد للأغراض العسكرية، والتي أسهمت في تدهور أسس الاقتصاد.

وقد اتسمت بيئة **الاستثمار** بالمخاطرة وعدم اليقين. فبعد ثلاثة سنوات عانى المخزون الرأسمالي من التهديم الواسع للبنية التحتية المادية، والأبنية، والمعدّات، والآلات، والمرافق، مترافقاً مع تجزئة الأسواق والقيود على الوصول للوقود والمواد الخام. كما أن النزاع أدّى إلى تدهور حكم القانون وحقوق الملكية، مع انتشار الشبكات والمنظمات المرتبطة بالنزاع، مما جعل ممارسة الأعمال بصورة طبيعية غير ممكن. وقد أثّرت حالة عدم اليقين وانعدام الأمن على الخدمات المالية المقدّمة للمستثمرين من خلال زيادة المضاربة، وتقلبات أسعار الصرف، والرهون العقارية المطلوبة، والديون المعدومة، والعقوبات.

لقد تواصل تراجع **الاستثمار** في ٢٠١٣، حيث انخفض **الاستثمار العام** بمعدل ٨٢%، و٦١,٩% في الربعين الأول والثاني من العام ٢٠١٣. ورغم أن الاستثمار العام كان عادة يتركّز خلال الربعين الثالث والرابع من العام، إلا أنه تراجع بمعدل ٣٩,٨% خلال الربع الثالث و١٦,٩% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢. وقد انكمش **الاستثمار الخاص** بمعدل ٧٠,٨% في ٢٠١٢، وبمعدل ١٥,٣%، و٢٠,٤%، و١٨,٧%، و٢٠,١% في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع في ٢٠١٣، على التوالي. وقد أحدث النزاع تغيّراً هائلاً في الأولويات الحكومية بحيث أنها أعادت تخصيص مواردها المتراجعة من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العسكري والأجور والدعم. بالمحصلة شكّل مجموع الاستثمار الخاص والاستثمار العام ما نسبته ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣ وهو دون معدّل الاهتلاك الطبيعي السنوي لمخزون رأس المال، والذي يعني أن صافي الاستثمار كان سلبياً في ٢٠١٣.

واصلت **الصادرات** تراجعها في العام ٢٠١٣ في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة. فقد انكمشت الصادرات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ بمعدل ٢٨,٥%، وثم حصل انكماش بمعدل ٤٦,٤%

في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ مقارنة مع النصفين المقابلين من العام ٢٠١٢. لقد قاد انخفاض الإنتاج المحلي إلى زيادة الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية مثل الغذاء والمنتجات النفطية، خاصة مع توقف الإنتاج النفطي في معظم الحقول. وقد تراجع الطلب المحلي على السلع الوسيطة والكماليات، وانتقل التركيز إلى السلع الأساسية. وأسهمت العقوبات وغياب العملة الصعبة في تعقيد عملية الاستيراد ورفعت تكاليفها بمقدار هائل.

الجدول ٢: الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق (٢٠١٠ – الربع الرابع ٢٠١٣)، بمليارات الليرات السورية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

		الاستهلاك		الخاص	إجمالي التكوين الرأسمالي	العام	الخاص	التغير في المخزون	صافي الصادرات	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)
الفعلي ٢٠١٠		1225	258	967	330	144	193	-8	-85	404	489	1470
سيناريو الاستمراري (الإسقاطات)	٢٠١١	1287	285	1002	360	145	207	8	-73	414	487	1574
	٢٠١٢	1354	315	1039	384	146	222	16	-62	424	486	1676
	الربع الأول ٢٠١٣	356	87	269	84	37	60	-12	-36	80	116	405
	الربع الثاني ٢٠١٣	356	87	269	176	37	60	80	-9	106	115	523
	الربع الثالث ٢٠١٣	356	87	269	85	37	60	-12	-20	100	121	421
	الربع الرابع ٢٠١٣	356	87	269	67	37	60	-29	15	147	132	439
سيناريو الأزمة (التقديرات)	٢٠١١	1204	297	907	367	113	174	80	-158	372	530	1413
	٢٠١٢	975	272	703	155	49	51	56	-154	179	333	977
	الربع الأول ٢٠١٣	192	60	132	22	2	10	10	-77	24	100	137
	الربع الثاني ٢٠١٣	226	52	174	25	5	11	10	-68	31	100	183
	الربع الثالث ٢٠١٣	182	59	123	27	7	10	9	-71	22	93	138
	الربع الرابع ٢٠١٣	187	64	123	31	10	10	10	-69	33	102	148
آثار الأزمة	٢٠١١	84	-12	95	-7	32	33	-72	85	42	-43	162
	٢٠١٢	379	43	336	229	97	171	-40	92	244	153	699
	الربع الأول ٢٠١٣	165	27	138	62	35	49	-22	41	56	16	268
	الربع الثاني ٢٠١٣	130	35	95	151	32	49	70	59	75	16	340
	الربع الثالث ٢٠١٣	174	28	146	58	29	49	-21	51	78	27	282
	الربع الرابع ٢٠١٣	170	23	147	37	27	49	-39	85	115	30	291
	الإجمالي حتى كانون الأول ٢٠١٣	1101	144	957	530	252	401	-124	411	609	198	2042

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء.

لقد ازدادت **المستوردات** في النصف الأول من العام ٢٠١٣ بمعدل ٢٥,٨%، وبمعدل ١٢,٣% في النصف الثاني مقارنة مع النصفين المقابلين لهما من العام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، فقد شهد البلد تنامياً في العجز التجاري، حيث وصل **صافي الصادرات** إلى ناقص ١٥٤ مليار ليرة سورية في ٢٠١٢، وناقص ٧٧ مليار ليرة سورية، في الربع الأول، وناقص ٦٨ مليار ليرة سورية، في الربع الثاني، وناقص ٧١ مليار ليرة سورية، في الربع الثالث، وناقص ٦٩ مليار ليرة سورية، في الربع الرابع من العام ٢٠١٣؛ وقد وصل العجز التجاري الإجمالي في ٢٠١٣ إلى ٤٧% من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول ٢).

لقد عكست هيكلية الطلب في ٢٠١٣ العجوزات التي واجهها الاقتصاد، حيث شكّل الاستهلاك الإجمالي ما نسبته ١٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣، ممّا يعني مدخرات محلية سالبة. ووصل **الإدخار القومي إلى** ناقص ١٤,٢% من الدخل القومي الإجمالي المتاح. وعلاوة على ذلك، شكّلت المستوردات ٦٥,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣، في حين شكّلت الصادرات ١٨,١%. ويمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد في حالة من الانكشاف الشديد، ويعتمد إلى حدّ كبير على المدخرات الأجنبية، بما في ذلك المساعدة، وعلى المستوردات من السلع والخدمات.

الخسائر الاقتصادية الإجمالية تصل إلى ١٤٣,٨مليار دولار أميركي

لا تشكّل خسائر الناتج المحلي الإجمالي، التي نوقشت في القسم السابق سوى مكوّناً واحداً من الخسارة الاقتصادية الإجمالية المقدّرة في سورية. والمكوّنان الآخران هما الأضرار التي أصابت مخزون رأس المال، والناجمة عن النزاع المسلّح، والزيادة في النفقات العسكرية من خارج الموازنة. وقد قدّرت الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال من خلال استعمال المنهجية المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة"، حتى الربع الرابع من العام ٢٠١٣ بـ ١٠٨,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية (الشكل ٥). وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات. الأول هو **التراجع في الاستثمارات الصافية**، والذي يعادل ١٨,٦ مليار دولار أميركي، وقد أخذ بالحسبان في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي. والمكوّن الثاني هو **المخزون المعطل لرأس المال** نتيجة توقف إسهام رأس المال المادي في الإنتاج والخدمات، وهو كذلك متضمّن في حساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ ٢٥,٣ مليار دولار أميركي. والمكوّن الثالث هو **مخزون رأس المال المدمّر جزئياً أو كلياً** الناتج عن النزاع المسلّح، ويشمل ذلك المؤسسات العامة والخاصّة المدمّرة والمعدّات، والأبنية السكنية وغير السكنية. وهذا المكوّن لم يؤخذ بعين الاعتبار في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يجب أن يُضاف إلى الخسائر الاقتصادية الإجمالية. وقدرت قيمة الخسارة في مخزون رأس المال المدمّر بـ ٦٤,٨ مليار دولار أميركي.

وقد وصل مخزون رأس المال في ٢٠١٣ إلى أقل من نصف مخزون رأس المال في ٢٠١٠، وبوصفه مصدراً رئيساً للنمو في الاقتصاد السوري، فإن الاقتصاد بحاجة إلى ضخ استثمارات بعشرات مليارات الدولارات ليستعيد مستوى رسملته السابق، بافتراض بقاء جميع العوامل الأخرى على حالها.

الشكل ٥: (أ) الخسائر المقدّرة في مخزون رأس المال، خلال الفترة بين ٢٠١٠ والربع الرابع من العام ٢٠١٣ ، بملايين الدولارات الأميركية بالأسعار الجارية، و(ب) توزّع خسائر مخزون رأس المال بحسب مكوّناته

(أ) (ب)

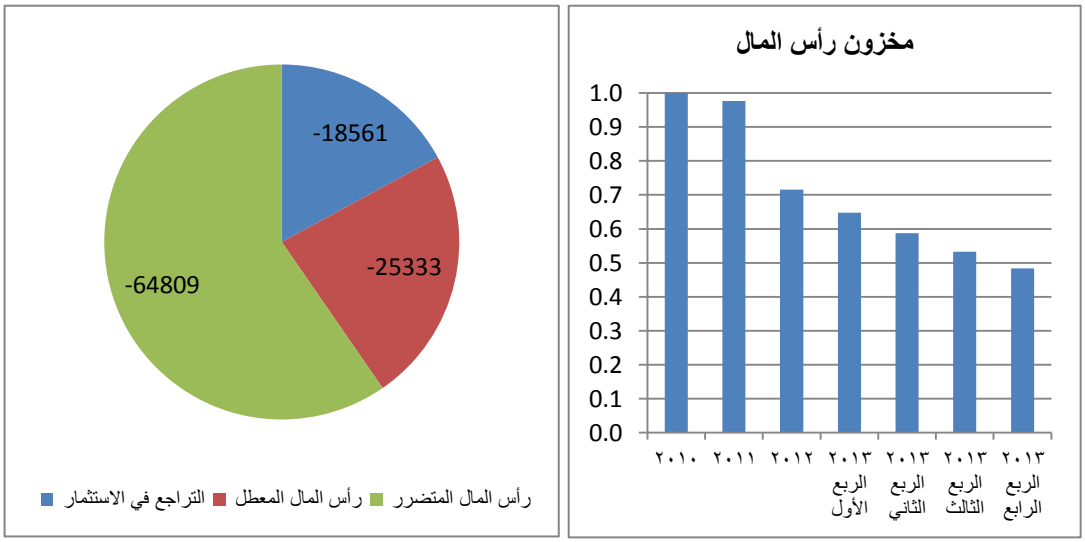

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على (نصر، ومحشي ٢٠١٢ب: تقديرات مخزون رأس المال السوري ١٩٦٥-٢٠١٠)

تعتبر الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية الرسمية جزءً من الخسارة الاقتصادية، بما أنها تعيد تخصيص جزءً من موارد الموازنة التي كانت تنفق في الخدمات العامّة، بما في ذلك التعليم، والصحة، والرفاهية الاجتماعية، إلى إنفاقها على السلاح والأمن. علاوة على ذلك، وبما أن الزيادة في النفقات العسكرية والتصنيع العسكري تُعامل عموماً على أنها بنود من خارج الموازنة، فإنها لا تدخل في احتساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن البيانات الشفافة غير متوفرة، فمن الصعوبة بمكان تقدير مدى الزيادة في حساب النفقات العسكرية. ولكن بالاعتماد على الأدلة التطبيقية المقارنة من دول أخرى، فإن الإسقاطات تشير إلى أن النفقات العسكرية من خارج الموازنة في سورية ازدادت سنوياً خلال النزاع بما يعادل ١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١، و١١% في ٢٠١٢ و١٥,٩% في العام ٢٠١٣[٦]. ومن الجدير بالذكر أن النفقات العسكرية للمعارضة المسلّحة لم تقدّر في هذا التقرير (المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٣أ).

بالنتيجة قاد النزاع المسلّح في سورية إلى خسائر اقتصادية إجمالية مقدّرة بمبلغ ٤٠٥٢ مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، وهذا يعادل ٢٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة. وبالأسعار الجارية، تعادل الخسائر الاقتصادية الإجمالية ١٤٣,٨ مليار دولار أميركي بحلول الربع الرابع من العام ٢٠١٣ (الجدول ٣). وتبلغ خسارة الناتج المحلي الإجمالي ٤٩% من الخسارة

[٦] أجريت الحسابات باستعمال بيانات مستقاة من كولير وهوفلر، ٢٠٠٢ب.

الإجمالية، بينما ساهم مخزون رأس المال المتضرّر بـ ٤٥% من إجمالي الخسائر، في حين شكّلت الزيادة في الإنفاق العسكري ٦% من الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

الجدول ٣: الخسائر الاقتصادية الإجمالية بملايين الدولارات الأميركية (بالأسعار الجارية)

	٢٠١١	٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	الربع الثاني ٢٠١٣	الربع الثالث ٢٠١٣	الربع الرابع ٢٠١٣	الإجمالي
خسارة الناتج المحلي الإجمالي	6658	27145	9587	11004	7938	8546	70879
أضرار مخزون رأس المال	9193	29684	8225	6984	5417	5302	64805
الزيادة في النفقات العسكرية	960	4171	649	913	683	766	8142
الخسائر الاقتصادية الإجمالية	16812	60999	18461	18901	14039	14614	143826

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٤

أعباء الجيل القادم

تؤدّي الحكومة دورها الاقتصادي الرئيسي عبر الموازنة العامّة خلال الأزمة. وقد حصل تحوّل هائل في تركيبة الموازنة العامّة في شقيها الاثنين: أي النفقات والإيرادات. فقد قلّل النزاع المسلّح والعقوبات من الإيرادات المرتبطة بالنفط إلى الحد الأدنى، بينما حصل انخفاض كبير في كل من فوائض المؤسسات العامة والضرائب المباشرة وغير المباشرة من القطاع الخاص، في حين حافظت الحكومة على الإنفاق الجاري على الأجور والرواتب، التي أصبحت المصدر الرئيسي للطلب العام، ووفّرت مصدراً للدخل لما يُقارب مليون ونصف مليون موظف. وإضافة إلى ذلك، ازداد الدعم الحكومي والتحويلات العامة ازدياداً هائلاً في محاولة لتلبية الحاجة الضخمة إلى الغذاء الأساسي والوقود والطاقة الكهربائية.

لقد جاءت الزيادة في الإنفاق الجاري على حساب الاستثمارات العامة التي تراجعت إلى ٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في ٢٠١٣. وعلاوة على ما سبق، فقد تسبّب النزاع المسلّح بإعادة تخصيص حصّة كبيرة من الموارد العامة إلى النفقات العسكرية، ومن ضمن ذلك أجور الجيش وتعويضاته، والمعدّات، والأسلحة، والعمليات اللوجستية، إضافة إلى الإنفاق من خارج الموازنة. ونتيجة لذلك، قادت الزيادة في الإنفاق الجاري والانخفاض في الإيرادات إلى قفزة كبيرة في العجز العام إلى مستويات قياسية وغير مستدامة، الأمر الذي انعكس في ارتفاع كبير في الدين العام ممّا فاقم من العبء الملقى على كاهل الأجيال القادمة.

الجدول ٤: الإيرادات، والنفقات، وعجز الموازنة الحكومية (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ٢٠١٠ – الربع الرابع من العام ٢٠١٣ *

	الفعلية			المقدرة			
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	الربع الثاني ٢٠١٣	الربع الثالث ٢٠١٣	الربع الرابع ٢٠١٣
الإيرادات	22.7	17.4	9.8	10.4	4.8	8.4	10.9
عائدات النفط	7.0	5.0	2.9	2.6	1.4	1.4	1.3
الإيرادات الضريبية غير النفطية	9.4	8.4	5.1	6.4	2.7	5.4	7.9
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	6.3	4.0	1.8	1.4	0.7	0.8	0.6
النفقات	24.9	26.3	30.0	41.7	28.4	39.4	40.3
الإنفاق الجاري	16.2	19.4	25.7	40.3	26.3	35.3	35.1
الأجور والرواتب	10.7	13.5	16.3	24.0	15.5	23.5	23.5
السلع والخدمات	1.3	1.4	1.6	2.2	0.7	0.9	0.7
مدفوعات الفوائد	0.8	0.9	1.3	2.1	2.9	3.8	3.8
الإعانات والتحويلات	3.5	3.7	6.6	12.0	7.2	7.2	7.2
الانفاق التنموي	8.7	6.9	4.3	1.4	2.2	4.1	5.2
رصيد الموازنة	2.2-	8.9-	20.2-	31.3-	23.6-	31.9-	30.7-
رصيد الموازنة مع الإعانات من خارج الموازنة	2.2-	12.1-	33.7-	59.1-	40.1-	54.2-	53.7-

المصدر السابق

* الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣ معدّل موسمياً

خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، ازداد عجز الموازنة بالأسعار الجارية إلى ٣١,٩%، وانخفض إلى ٣٠,٧% بحلول الربع الرابع من العام ٢٠١٣، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري المعدّل موسمياً. وتؤدّي إضافة عمليات الدعم التي تتم من خارج الموازنة إلى زيادة العجز إلى ٥٤,٢% و٥٣,٧% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري خلال الربعين ذاتهما. وقد ازدادت الإيرادات الحكومية بصورة طفيفة مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٣، لتصل إلى ٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و١٠,٩% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣؛ في حين ازداد الإنفاق العام إلى ٣٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث و٤٠,٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ جرّاء الزيادة في الأجور في النصف الثاني من العام ٢٠١٣.

اعتمدت الحكومة إلى حدّ كبير على تمويل العجز من الموارد المحلية، ولاسيما من المصرف المركزي. ولكن خلال ٢٠١٣ ازدادت الاعتماد على الدين الخارجي، مع الحاجة الملحّة إلى استيراد النفط والسلع الغذائية الأساسية، مما غيّر هيكلية الدين العام باتجاه المزيد من الدين الأجنبي وهو أمر يبدو أنه متواصل في ٢٠١٤. وبحسب إسقاطات التقرير فإن الدين العام ازداد ازدياداً هائلاً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري من ٨٦% في الربع الأول إلى ٩٨% في الربع الثاني و١١٢% في الربع الثالث و١٢٦% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ (الشكل ٦).

وازداد الدين العام المحلي من ٦٩% في الربع الأول كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، إلى ٧٢% في الربع الثاني، ومن ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً إلى ٧١% في الربع الثالث، وارتفع إلى ٧٤% في الربع الرابع من العام ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، سجّل الدين العام الخارجي زيادة كبيرة من ١٧% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، في الربع الأول إلى ٢٦% و٤٢% و٥٣% في الربع الثاني، والثالث، والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي. ويعتمد الدين الخارجي على الخط الائتماني من إيران، وبالتالي فإن كاهل الأجيال القادمة أصبح مثقلاً بالديون، ولسوء الحظ فإن استعمال هذه القروض كان مركّزاً على جانب الاستهلاك لإبقاء الحكومة قادرة على توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات؛ ممّا يعني أن هذا العبء لا يؤسس قاعدة منتجة لسداد هذه القروض. وعلاوة على ذلك، فإن أي عملية إعادة إعمار بعد نهاية النزاع بحاجة إلى موارد محلية وأجنبية هائلة. ونتيجة لذلك، فإن البلد سيظل يرزح تحت ثقل دين لا يطاق في المستقبل المنظور.

الشكل ٦: الدين الإجمالي بحسب مكوّنيه المحلي والخارجي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ٢٠١٠ – الربع الرابع من العام ٢٠١٣

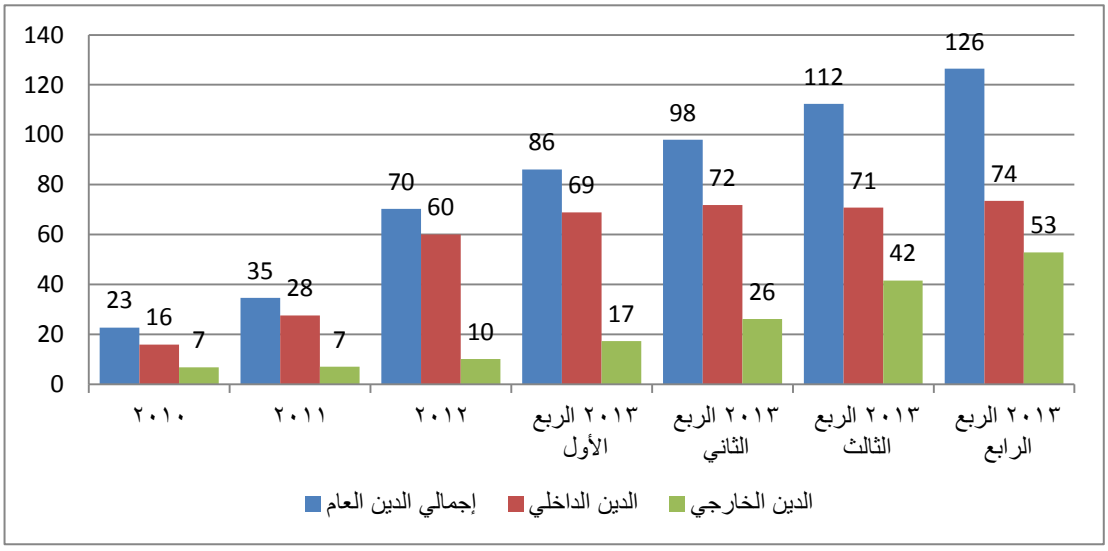

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

شهدت الإجراءات وآليات العمليات الحكومية تغيّراً كبيراً خلال الأزمة، بينما قاد النزاع إلى زيادة كبيرة في حالة عدم اليقين وغياب الشفافية وضعف الكفاءة وزيادة التفاوت وضعف الرقابة والمساءلة. وعلاوة على ذلك، فإن إدارة المالية العامة اتّسمت بآليات آنية غلب عليها ردود الفعل في اتخاذ القرارات، فعلى سبيل المثال، اضطرت عمليات المشتريات العامّة إلى التعامل مع السوق السوداء المحلية والدولية لتفادي العقوبات والقيود المرتبطة بالنزاع.

التوازنات غير المستقرة لأسعار الصرف

ساهمت التدخلات المباشرة للمصرف المركزي في السوق بشكل محدود في خفض المضاربات بسعر الصرف ونشاطات السوق السوداء. وقد صدرت مراسيم متعدّدة بهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، مثل المرسوم التشريعي رقم (٥٤) الصادر في شهر آب والذي نصّ على أن الليرة السورية هي الوسيلة الوحيدة للمدفوعات أو التداول ضمن سورية، مع تجريم تسعير السلع بالعملات الأجنبية.

في بداية الربع الثالث من العام ٢٠١٣، واصلت الليرة السورية انخفاضها مقابل الدولار الأميركي، إذ وصلت في شهر تمّوز إلى معدّل غير مسبوق بلغ المتوسط الشهري له ٢٢١,١ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد في السوق غير الرسمية، لتكون بذلك قد سجّلت انخفاضاً قدره ١٣٧,٤% مقارنة مع شهر كانون الثاني ٢٠١٣. وعانى السوق من عدم الاستقرار الكبير في آب وأيلول عندما كان شن ضربة عسكرية أميركية لازال احتمالاً قائماً، حيث وصل سعر الصرف غير الرسمي إلى ذروته عند حدود ٢٥٠ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد.

بينما شهد الربع الرابع من العام ٢٠١٣ ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية. وفي الوقت ذاته، فقد واصل سعر الصرف الرسمي انخفاضه الطفيف ليصل تقريباً إلى المستوى ذاته لسعر الصرف غير الرسمي في كانون الأول ٢٠١٣. ويمكن تفسير الهبوط في السوق غير الرسمية بعدّة أسباب، ومن ضمنها الوضع السياسي والعسكري الأفضل نسبياً للحكومة، ولاسيما بعد الاتفاق على تدمير الترسانة السورية من الأسلحة الكيماوية، وإعادة افتتاح بعض المؤسسات، وإلى حدّ أقل، تطبيق المراسيم المتعلقة بتداول العملات الأجنبية. وفي شهر تشرين الأول، وصل المعدّل الوسطي الشهري لسعر الصرف في السوق غير الرسمية إلى ١٧٥,٢ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، ليواصل انخفاضه في شهري تشرين الثاني وكانون الأول، وليصل إلى ١٥٢,٤ ليرة سورية و ١٤٦,١ ليرة سورية على التوالي؛ في حين واصل سعر الصرف الرسمي انخفاضه الطفيف ليصل معدّله الوسطي الشهري إلى ١٤١,٦ ليرة سورية مقابل كل دولار أميركي في كانون الأول ٢٠١٣ (الشكل ٧، أ). والمفترض أن يؤدي انخفاض قيمة العملة اسمياً إلى زيادة تنافسية الصادرات، ولاسيما السلع غير النفطية. بيد أن التراجع في قيمة الليرة السورية ترافق بسعر صرف حقيقي ثابت نسبياً خلال العام ٢٠١٣ بسبب الزيادة في الأسعار المحلية (الشكل ٧، ب).

خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣، تراجعت الفجوة ما بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي، وهذا يمكن أن يسهم في انخفاض توسع السوق السوداء نتيجة تراجع هوامش الأرباح إلى الحدود الدنيا، وبالتالي، يقلل من الحافز لتداول العملات الأجنبية في السوق غير الرسمية. وبالرغم من تراجع التقلبات في سعر الصرف في الربع الرابع من ٢٠١٣ إلا أن سعر الصرف الرسمي تراجع بحدود ٨٠% مع نهاية ٢٠١٣. لم تترك الأضرار الكبيرة التي أصابت القطاعات الاقتصادية والتي ترافقت بالعقوبات الاقتصادية مساحة كبيرة لتحسين سعر الصرف دون تدخل مباشر من السلطات النقدية ودعم خارجي

كبير. والتحسن المستدام في سعر الصرف يحتاج إلى وقف النزاع المسلح وإعادة تفعيل العمليات الإنتاجية.

الشكل ٧: (أ) سعرا الصرف الرسمي وغير الرسمي من كانون الثاني حتى كانون الأول ٢٠١٣ بالليرة السورية لكل دولار أميركي، (ب) سعرا الصرف الاسمي والحقيقي من آذار ٢٠١١ وحتى كانون الأول ٢٠١٣ بالليرة السورية لكل دولار أميركي

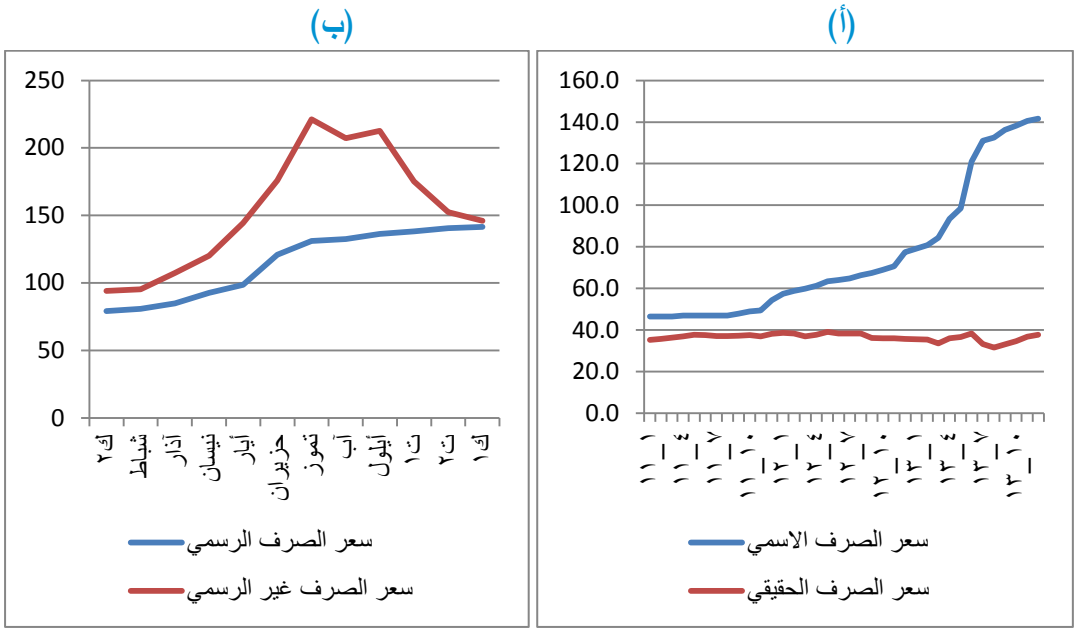

المصدر: مصرف سوريا المركزي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

ارتفاع كلفة المعيشة

بناءً على أرقام المكتب المركزي للإحصاء حتى آب ٢٠١٣، وإسقاطات المركز السوري لبحوث السياسات للأشهر الأربعة المتبقية من العام، يُقدّر بأن مؤشر أسعار المستهلكين قد سجّل زيادة بنسبة ١٨,٦%، و٨,٩% في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي. وبحلول نهاية العام ٢٠١٣، سجّل مؤشر أسعار المستهلكين زيادة مقدارها ١٧٨,٧% مقارنة مع بداية النزاع في آذار ٢٠١١. ومع ذلك، فإن الإسقاطات الخاصة بمؤشر أسعار المستهلكين في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ شهدت تراجعاً بنسبة ٨,٢% مقارنة مع الربع الثالث من العام ٢٠١٣. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بارتفاع قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية، وإلى حدّ أقل، بالتحسّن الطفيف في العملية الإنتاجية لعدد من السلع في بعض المناطق. وعلاوة على ذلك، فقد تدخّلت الحكومة في السوق من خلال بيع السلع الأساسية مباشرة إلى المستهلكين عبر منافذ للبيع، وكان لذلك أثر إيجابي وإن كان طفيفاً على أسعار هذه السلع. ومن الجدير بالذكر بأن أسعار السلع تختلف اختلافاً جذرياً ما بين المناطق، وعادة ما تعاني مناطق النزاع من ارتفاع الأسعار بسبب ندرة السلع الأساسية، وهو أمر ناجم عن الوضع الأمني أو إغلاق الطرق.

الشكل ٨: الزيادة المئوية في مؤشر أسعار المستهلكين حسب الفئات (آذار ٢٠١١ – آب ٢٠١٣)

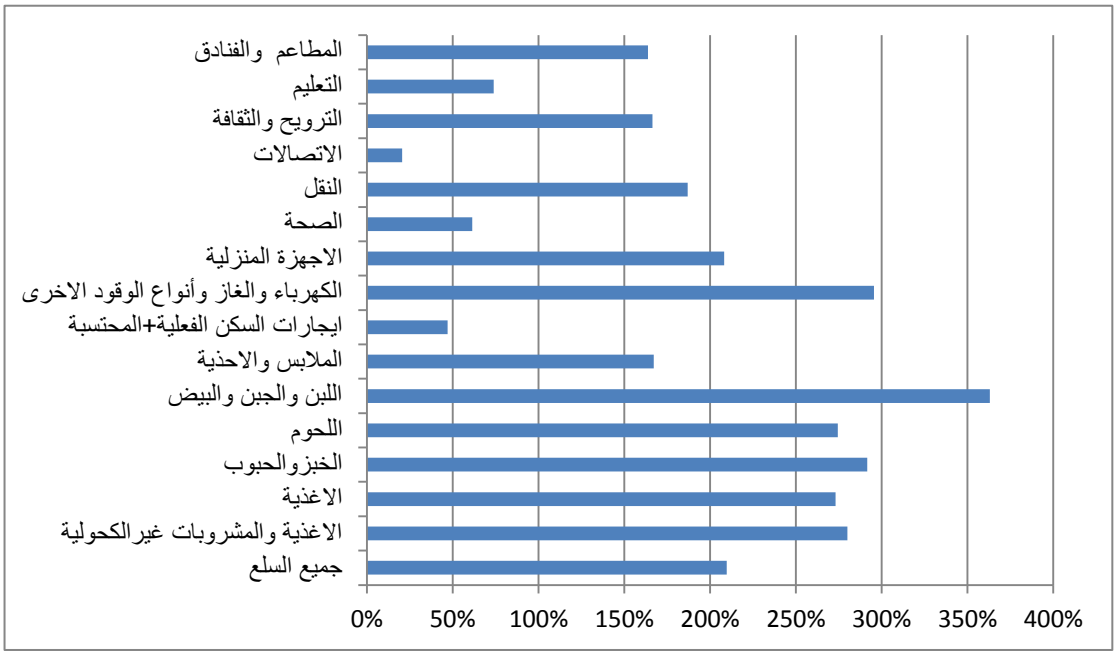

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات المؤلفين

وتظهِرُ بيانات المكتب المركزي للإحصاء لمؤشر أسعار المستهلكين بحسب الفئات الرئيسية لشهر آب ٢٠١٣ (الشكل ٨) بأن فئة "الألبان والأجبان والبيض" قد شهدت زيادة حادّة في الأسعار منذ بداية الأزمة في شهر آذار ٢٠١١ وحتى شهر آب ٢٠١٣، والتي قدرت بمعدل ٣٦٠% تقريباً. وقد ارتفعت أسعار الغذاء عموماً بمعدل ٢٧٥% خلال الفترة ذاتها، كما ارتفعت أسعار الكهرباء، والغاز، والوقود بمعدل ٣٠٠%. كما ازدادت تكلفة الخدمات الحيوية، إذ ارتفعت تكاليف التعليم والصحة بمعدل ٧٤%، و٦١%، على التوالي. وبالرغم من وقوع عبء ارتفاع الأسعار على مختلف شرائح المجتمع السوري إلا أن الفقراء تحملوا الحصة الأكبر منه حيث تشكل المواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها بحدة حصة معتبرة من استهلاكهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقراء أصبحوا ثلاثة أرباع السكان في سورية مع نهاية ٢٠١٣. بالنتيجة، لقد أدّت الزيادة في الأسعار وانهيار مصادر دخل الأسرة إلى تحوّل في النمط الاستهلاكي لدى الأفراد باتجاه السلع والخدمات الأساسية، وغالباً بجودة أدنى مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة.

تشوُّه سوق العمل

إن تواصل النزاع المسلّح يترك أثراً كبيراً على سوق العمل، ليس من حيث الهيكلية فحسب، وإنما على ثقافة العمل أيضاً. ويظهر مسح قوة العمل الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠١١، أن معدّل التوظيف قد تراجع من ٣٩% في ٢٠١٠ إلى ٣٦,١% في ٢٠١١، في حين ارتفع معدّل البطالة من ٨,٦% في ٢٠١٠ إلى ١٤,٩% في ٢٠١١. وقد تم اعتماد المسح كأساس للمقارنة في التقرير، من أجل تقييم أثر الأزمة على سوق العمل خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، مع تطبيق تحليل يقارن بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة، وهو تحليل مشابه للتحليل المطبّق من أجل تقدير النمو

الاقتصادي. وبالمقارنة بين هذين السيناريوهين، تبيّن النتائج أن سوق العمل قد خسر ١,٥٧ مليون فرصة عمل حتى ٢٠١٢، بينما ازداد الرقم إلى ٢,٣٩ مليون شخص بحلول نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٣، وإلى ٢,٦٧ مليون شخص بحلول نهاية الربع الرابع من العام ٢٠١٣. ويظهر ذلك في نسب البطالة، إذ ارتفع معدّل البطالة ارتفاعاً هائلاً من ٣٧,٠% في ٢٠١٢ إلى ٥٠,٠% في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و٥٤,٣% في نهاية العام ٢٠١٣ (الجدول ٥).

الجدول ٥: أثر الأزمة على سوق العمل (بالآلاف)

		مشتغل	عاطل عن العمل	خارج قوة العمل	العدد الإجمالي للسكان الناشطين	معدّل البطالة
السيناريو الاستمراري	٢٠١١	5,214	600	7,594	13,409	%10.30
	٢٠١٢	5,365	659	7,857	13,881	%10.90
	الربع الأول ٢٠١٣	5,406	671	7,926	14,003	%11.00
	الربع الثاني ٢٠١٣	5,444	687	7,996	14,127	%11.20
	الربع الثالث ٢٠١٣	5,485	700	8,066	14,251	%11.30
	الربع الرابع ٢٠١٣	5,524	715	8,137	14,376	%11.50
سيناريو الأزمة	٢٠١١	4,949	865	7,594	13,409	%14.90
	٢٠١٢	3,795	2,225	7,862	13,881	%37.00
	الربع الأول ٢٠١٣	3,576	2,501	7,926	14,003	%41.20
	الربع الثاني ٢٠١٣	3,329	2,802	7,996	14,127	%45.70
	الربع الثالث ٢٠١٣	3,090	3,095	8,066	14,251	%50.00
	الربع الرابع ٢٠١٣	2,854	3,385	8,137	14,376	%54.30

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات استناداً إلى مسوح قوة العمل (٢٠٠٦ – ٢٠١١)

وتبيّن إسقاطات المركز السوري لبحوث السياسات الخاصّة بمعدّل البطالة بحسب المحافظة حتى نهاية ٢٠١٣ بأن محافظة الحسكة سجّلت أعلى معدّل للبطالة بواقع ٦٥%، تليها الرقة بنسبة ٦٤%. أمّا محافظتا حلب ودير الزور فتضمّان النسبة ذاتها تقريباً من العاطلين عن العمل وبواقع ٥٩%. كما بلغ معدل البطالة في كل من دمشق وريف دمشق وإدلب ودرعا والقنيطرة حوالي ٥٠%، تليها السويداء وحمص بمعدلات أقل بقليل من ٥٠%. وبحسب الإسقاطات، فإن معدّلات البطالة في طرطوس، واللاذقية، وحماه سجّلت أدنى المستويات وهي: ٤٦%، و٤٧%، و٤٨%، على التوالي (الشكل ٩). ويعكس التفاوت في معدّلات البطالة بين المحافظات تعاظم وتيرة النزاع المسلّح، حيث أن المحافظات التي تعاني من تصاعد العمليات العسكرية وغياب الأمن هي تلك التي سجّلت أعلى مستويات البطالة؛ في حين أن المحافظات التي تنعم باستقرار نسبي من حيث الوضع الأمني شهدت أدنى المستويات. ومع ذلك، فإن جميع المحافظات تواجه تشوهاً هائلاً في سوق العمل ومعدّلات غير مسبوقة من البطالة.

أجبر انكماش سوق العمل الرسمي شريحة هامة من السكّان النشطين اقتصادياً على الانضمام إلى النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، ومن ضمن ذلك ورش العمل الصناعية الصغيرة، وصغار روّاد

الأعمال الذين ينشطون في أسواق الشوارع. وعلاوة على ذلك، انتقل العديد من الفعاليات الاقتصادية من مناطق النزاع إلى المناطق الأخرى التي تعتبر أكثر أماناً نسبياً، الأمر الذي أفضى إلى تغيير البنية الاقتصادية والديموغرافية لهذه المناطق. وبغية التكيّف مع الأزمة، فقد عادت غالبية روّاد الأعمال نحو النشاطات كثيفة العمالة غير الماهرة، ولا تمنح سوى أجر ضئيل، وهذا الأمر من شأنه تقليل تراكم رأس المال البشري وتراجع المهارة المكتسبة للعاملين.

الشكل ٩: معدّل البطالة بحسب المحافظة بحلول نهاية العام ٢٠١٣

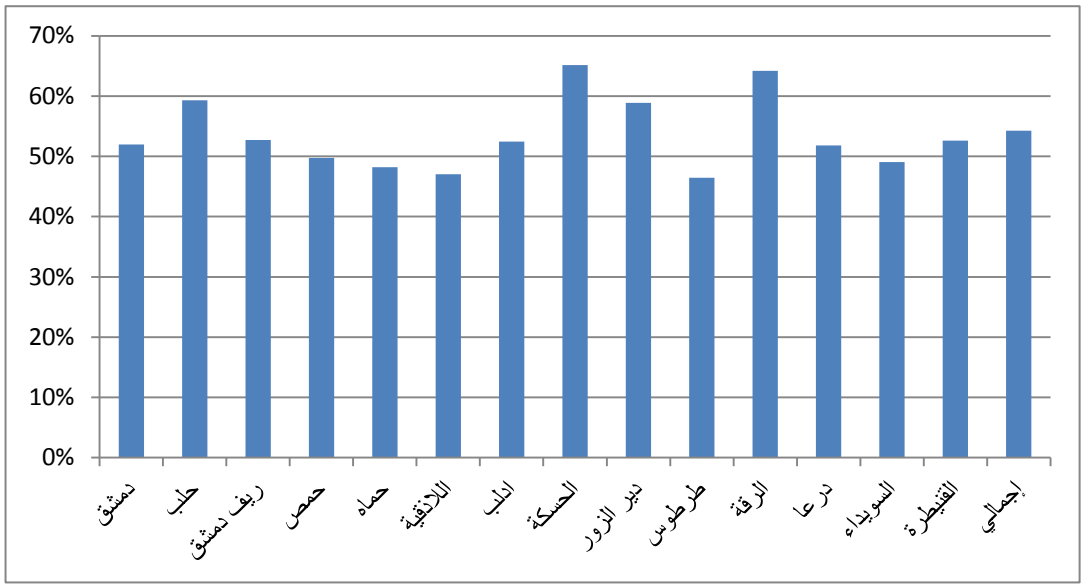

المصدر: إسقاطات المركز السوري لبحوث السياسات

بناء على معدّل الإعالة البالغ ٤,١٣ شخصاً لكل عامل عام ٢٠١٠، فإن فقدان ٢,٦٧ مليون فرصة عمل بحلول نهاية ٢٠١٣، يترك أثراً فادحاً على معيشة ١١,٠٣ مليون إنسان فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي. إضافة إلى ذلك، فإن بقية العاملين عانوا من تراجع حاد في الأجور الحقيقية ممّا جعلهم يكابدون لتوفير الاحتياجات الضرورية لعائلاتهم.

وبالإجمال، فإن القوى العاملة بوصفها مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي تضرّرت من الأزمة، وحوّلت الكوادر البشرية المنتجة إلى رأس مال بشري معطل، وهذا يترك عواقبه الاقتصادية والاجتماعية الحادّة على السوريين الآن وفي المستقبل، بما أن رأس المال البشري يهتلك بسرعة في مثل هذه الأوضاع. وعلاوة على ما سبق، فقد بات الوضع أكثر تعقيداً بما أن جزءً من القوى العاملة، ولاسيما الشباب، لعب دوراً هدّاماً من خلال الانخراط في آلة العنف.

وتحتاج كل الأطراف النشطة في سورية إلى التنسيق وإلى الانخراط الفعّال في عملية ترمي إلى وقف العنف، وإيجاد البيئة والظروف الضرورية لجميع السوريين كي يشاركوا في عملية تنموية شاملة، بما في ذلك إعادة تفعيل سوق العمل، من خلال دعم المشاريع المعيشية، والتمويل الصغير، وعملية إعادة البناء

المستندة إلى المجتمع المحلي. فتواصل هذا النزاع المميت سيزيد بحدّة من التحدّيات الخاصة بإعادة توجيه القوى العاملة نحو النشاطات المنتجة الدامجة للجميع مستقبلاً.

هدر التنمية بالعنف

خلال الأزمة، دمرت أجزاء كبيرة من مصادر النمو في سورية، بما في ذلك رأس المال المادي، واليد العاملة، ورأس المال البشري، والمؤسسات. وعانى الاقتصاد من خسارة غير مسبوقة في مخزون رأس المال وعدد المشتغلين ورأس المال البشري والفعالية المؤسسية لكن الاقتصاد لا يزال يقاوم الانهيار الكامل حتى الآن. وفي هذا السياق تشكّلت مؤسسات مشوّهة مستخدمة ما تبقى من ثروة ورأس مال للانخراط في النزاع. فقد تغيرت القواعد الحاكمة للاقتصاد السياسي في سورية نتيجة النزاع المسلح حيث يتم إعادة تخصيص الموارد لإذكاء الحرب والعنف والتدمير. لقد أعطى الاقتصاد السياسي الجديد حافزاً متنامياً لاقتصاد العنف، الذي ينتهك حقوق الإنسان والحريات المدنية وحقوق الملكية وحكم القانون. في هذا الإطار نشأت نخبة سياسية واجتماعية واقتصادية استفادت من النزاع المسلّح في سورية، مستغلة الشبكات الوطنية والدولية للإتجار بصورة غير مشروعة بالأسلحة، والبشر، والسلع؛ ولممارسة النهب، والسلب، والسرقة، والخطف، واستغلال المساعدات الإنسانية. هذه الشبكات المنظمة المرتبطة بالنزاع والعابرة للحدود قامت ببناء شبكة مصالح داخل سورية وخارجها، الأمر الذي أفرز قوى مهيمنة جديدة لمواصلة النزاع ولفرض قواعد جديدة للعبة ضدّ مصالح الشعب السوري، المتمثّلة في تحقيق تنمية شاملة للجميع تركّز على الإنسان. ولازالت وظائف هذه المؤسسات المرتبطة بالنزاع وأشكالها غامضة وغير متجذّرة؛ لكنها تشكل خطراً كبيراً على حاضر ومستقبل سورية.

وتعتبر المؤسسات العامل الرئيس الذي يقرّر مستقبل الاقتصاد السوري، والمؤسسات المطلوبة يجب أن تكون تضمينية وكفوءة وفعّالة بغية القضاء على الآثار الناجمة عن مأسسة العنف خلال الأزمة. والمقصود بالمؤسسات في التقرير قواعد اللعبة في المجتمع، أو القيود التي يضعها المجتمع والتي تحدّد شكل التفاعلات الإنسانية ضمنه (نورث ١٩٩٠). وتشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتفرض الحوافز السلبية والإيجابية على الأفراد ليتفاعلوا بطرق معيّنة.

وبغية قياس المؤسسات، تبنّى التقرير دليلاً لقياس مؤشرات الحوكمة في العالم والتي وضعها البنك الدولي، وتتضمّن ستة مؤشرات مجمّعة وهي: حرية التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف وفاعلية الحكومة ونوعية التشريعات وحكم القانون والسيطرة على الفساد (كاوفمان وآخرون ٢٠١٠). وقد قام التقرير بمعيرة المؤشرات الستة وجمعها في مؤشر واحد بين ٠ و ١. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات متاحة حتى ٢٠١٢، تم إسقاط المؤشر المركّب للمؤسسات حتى نهاية ٢٠١٣ بافتراض أن التدهور الحاصل في المؤسسات تواصل في ٢٠١٣ بالوتيرة ذاتها المسجّلة في ٢٠١٢، بما أن العديد من المؤشرات الممثلة[٧] كانت أصلاً قد تدهورت بالوتيرة ذاتها المسجّلة في ٢٠١٢ (الشكل ١٠).

[٧] مثل النمو الاقتصادي، ومعدّل البطالة، وعدد الوفيات المرتبطة بالنزاع، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والفقراء.

الشكل ١٠: المؤشر المركّب للمؤسسات الخاص بسورية (٢٠١٠ – ٢٠١٣)

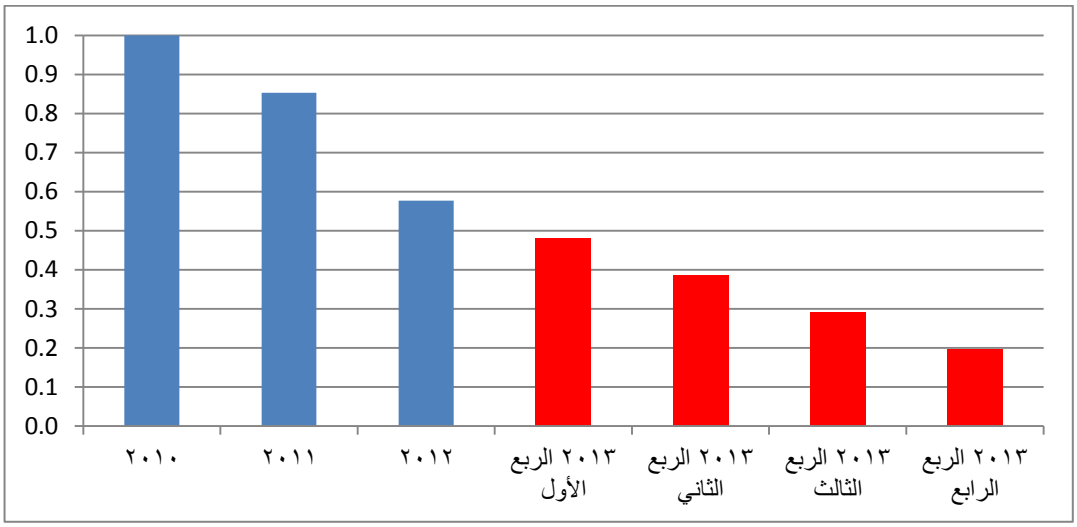

المصدر: مؤشرات الحوكمة في العالم، البنك الدولي، ٢٠١٣، وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تدهور الأداء المؤسساتي في سورية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني فيها السوريون من التضييق على حرية التعبير وغياب المساءلة، وانتشار بيئة يغيب فيها الاستقرار وينتشر العنف، وتدهور حاد في فعالية الحكومة، وتمزق في سيادة القانون التي تتفاوت بحدة بين المناطق، وانتشار الفساد بشكل كبير، بالإضافة إلى سيطرة اقتصاديات العنف.

وبالنتيجة مع نهاية عام ٢٠١٣ تدهورت قيمة الدليل المركب للمؤسسات في سورية بحوالي ٨٠% مقارنة مع قيمته في العام ٢٠١٠. وبالتالي فإن تجاوز آثار الأزمة في إطار تنموي يحتم إنجاز إصلاح مؤسساتي جوهري يراعي تفعيل التشاركية والمساءلة ووقف العنف وحوكمة فعالة وتطبيق عادل وشفاف لسلطة القانون.

وللوصول إلى الحالة المرغوبة يفترض الرهان على الأفراد والمثقفين والمؤسسات التي تمثل مصالح وتطلعات المجتمع السوري بالرغم من أنها تتعرض لضغوط من مختلف قوى التسلط. بما في ذلك دعم مصالح الفئات المهمشة والمقصاة والمهجرة والنازحة في مواجهة الحرب والعنف والتسلط. إن القوى المجتمعية الممثلة لمصلحة المجتمع السوري تسعى لتحقيق تنمية تضمينية محورها الإنسان وتحترم شخصية وكرامة الإنسان والتعبير الحر عن الرأي والحريات المدنية والاستقلال الوطني.

ثانياً: الأثر الاجتماعي للأزمة

النزوح وإعادة تشكل الخارطة السكانية

إن استمرار النزوح من مختلف أرجاء سورية وخاصة من المناطق الساخنة يعتبر أحد أكثر العناصر وضوحاً في الأزمة السورية ويساهم بشكل كبير في مفاقمة حالة البؤس لدى السوريين. إذ أدت الأزمة إلى تغير ديمغرافي سريع نتج عنه إعادة تشكل الخارطة السكانية لسورية من حيث توزعهم داخل البلاد وخارجها. وفي نهاية أيلول ٢٠١٣، كانت التقديرات تشير إلى أن السكّان داخل سورية قد تراجعوا بنسبة ١٠,٧% مقارنة مع ما كان عليه عدد السكّان في نهاية ٢٠١٠، إذ تراجع العدد الإجمالي للسكّان من ٢٠،٨٧ مليون نسمة إلى ١٨،٦٣ مليون نسمة خلال هذه الفترة. وحتى نهاية ٢٠١٣، قُدِّر عدد السكّان بـ ١٨،٣٥ مليون نسمة متراجعاً بنسبة ١٢,١% مقارنة مع ٢٠١٠.

وبافتراض أن الأزمة لم تحصل فإن معدّل النمو السكّاني في سورية كان ليستمر عند ٢,٤٥% سنوياً، ليصل عدد السكان في نهاية ٢٠١٣ إلى ٢٢،٤٤ مليون، وبالتالي فإن عدد سكان سورية خلال الأزمة قد انخفض ١٨،٣% مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه هذا العدد لولا حدوث الأزمة. وبشكل عام، يعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الارتفاع الهائل في أعداد اللاجئين والمهاجرين السوريين، وبدرجة أقل، إلى الزيادة في عدد الوفيات، الناجمة عن النزاع المسلح.

وبحلول نهاية ٢٠١٣، وصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين في الدول المجاورة إلى ٢،٣٥ مليون شخص، ومن ضمنهم اللاجئين المسجّلين، وأولئك الذين ينتظرون تسجيل أسمائهم؛ حيث ازداد عدد اللاجئين بواقع ٣٦٤,٠٠٠ شخص خلال الربع الثالث من ٢٠١٣، وبواقع ٢٢٤,٠٠٠ شخص خلال الربع الرابع من ٢٠١٣ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٣، ٢٠١٤). وفي نهاية ٢٠١٣، كان لبنان لايزال يضمّ العدد الأكبر من اللاجئين السوريين، باستضافته ما نسبته ٣٦,٥% من عددهم الإجمالي، يليه الأردن بنسبة ٢٤,٥%، ثم تركيا والعراق من خلال استضافتهما ٢٣,٨% و٨,٩% من اللاجئين السوريين على التوالي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤).

كما تأثّر العدد الإجمالي للسكّان في سورية بزيادة أعداد المهاجرين غير اللاجئين[٨] منذ بداية الأزمة. فالإسقاطات تشير إلى أن عدد المهاجرين قد وصل إلى ١،٥٤ مليون سوري بحلول نهاية ٢٠١٣، ليزداد العدد بواقع ٦٣٥,٠٠٠ شخص خلال ٢٠١٣[٩]. ومن المتوقع أن تتراجع وتيرة هذه الهجرة بما أن

---

[٨] تم استعمال هذا التعبير في التقرير الحالي عوضاً عن عبارة المهاجرين الطوعيين في التقارير السابقة.

[٩] قدّر المؤلفون عدد المهاجرين غير اللاجئين استناداً إلى الافتراضات التالية: أولاً، خسارة الوظائف في الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣ كان لها التركيبة ذاتها لحالة التشغيل في ٢٠١٠؛ وثانياً، العشرية الأعلى من حيث إنفاق العمّال الذين خسروا وظائفهم (١٣,٩٨%) كانوا قد هاجروا؛ وثالثاً، افتراض معدّل إعالة يبلغ ٤ إلى ١، أي ٤ أشخاص لكل وظيفة واحدة.

غالبية الأشخاص القادرين على السفر ومستعدّين لذلك كانوا قد هاجروا أصلاً، ويضاف إلى ذلك المصاعب التي يواجهها السوريون في الخارج من حيث التشغيل وفرص العمل.

الشكل ١١: تركيبة إجمالي سكّان سورية في السيناريو الاستمراري بحسب مختلف الفئات المرتبطة بالنزاع خلال الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

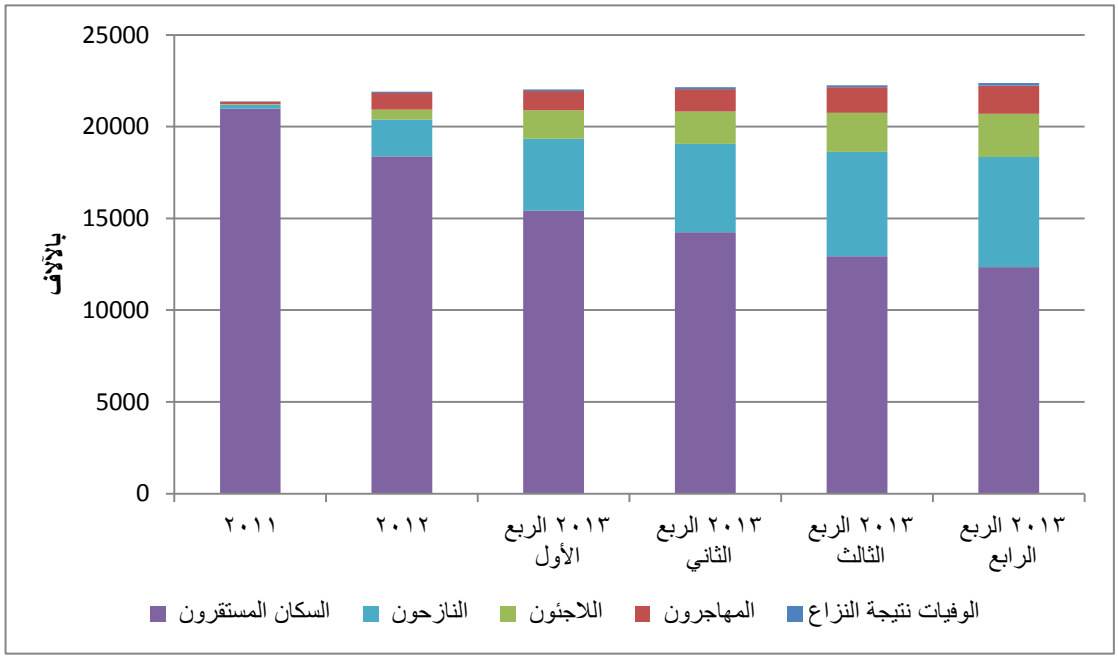

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

إضافة إلى هجرة ولجوء حوالي ٤ مليون سوري، فإن إعادة تشكل الخارطة الديمغرافية داخل سورية كانت عميقة جدّاً مع نزوح ما يُقارب ٥،٩٩ مليون شخص داخل البلاد حتى نهاية عام ٢٠١٣[١٠]، أي ما يشكّل ٣٣% من العدد التقديري للسكّان السوريين داخل البلاد في نهاية ٢٠١٣، وقد ازداد عدد النازحين داخلياً بحدود ١،١٩ مليون شخص خلال النصف الثاني من ٢٠١٣. وحسب وزارة الإدارة المحلية، فإن ٣،٣% فقط من النازحين داخلياً وجدوا لأنفسهم مأوى في ٩٨٣ مركز إيواء حكومياً، حيث أن غالبية النازحين يقيمون لدى المجتمعات المضيفة التي استقبلتهم في مختلف المحافظات. ويُظهر توزّع النازحين داخلياً بحسب المحافظات، بأن حلب قد استقبلت النسبة المئوية الأعلى من النازحين داخلياً وصلت إلى ٢٤%، مقارنة مع ١٣،٤% في ريف دمشق، و١٢،٤% في دير الزور، على الرغم من أن العديد من المناطق في هذه المحافظات تعتبر غير آمنة؛ في حين أن دمشق، التي تعتبر آمنة نسبياً، لم تستضف سوى ١% من النازحين داخلياً (وزارة الإدارة المحلية، ٢٠١٣). وهذا يشير إلى أن عدداً هائلاً من الأسر قد انتقل ليقيم في مناطق أكثر أمناً ضمن المحافظة ذاتها.

[١٠] استند التقدير حتى شهر أيلول ٢٠١٣ إلى التقديرات التي نشرتها وزارة الشؤون الاجتماعية، أما تقديرات الربع الرابع معتمدة على هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

مع نهاية ٢٠١٣، كان أكثر من ٤٥% من سكّان سورية قد أجبروا على مغادرة منازلهم نتيجة لاستمرار النزاع المسلح، بحثاً على أماكن آمنة نسبياً وسعياً تلبية احتياجات معيشتهم الأساسية. إن ازدياد عدد النازحين بشكل مستمر وثابت منذ عام ٢٠١١ أثر بشكل سلبي وكبير على حياة ومعيشة أعداد متزايدة من السوريين. وبشكل عام فإن حوالي ٦٠% من إجمالي السكّان الذين أجبروا على المغادرة قاموا بالانتقال إلى أماكن أخرى داخل سورية على شكل نازحين؛ في حين أن ٢٤% منهم أصبحوا لاجئين في الخارج، والنسبة المتبقية منهم والبالغة ١٦% فقد هاجرت إلى دول أخرى (الشكل ١١). هذا التغيّر المأساوي في خارطة سكّان سورية اقترن بصدمة ديموغرافية عميقة وكارثية تشمل تعرض السوريين إلى الخوف والعنف وإكراه جزء منهم على مغادرة منازلهم إضافة إلى الانقسام الأسري نتيجة الهجرة واللجوء إلى دول مختلفة. أغلب اللاجئين يعيشون في حالة من الفقر والشروط المعيشية البائسة كما أن بعضهم كان عرضة للاستغلال والإتجار. العديد من السوريين فقدوا منازلهم وأفراد من أسرهم خلال الأزمة ، ووقع على كاهل بعض أفراد الأسرة العناية بأقربائهم المصابين والجرحى نتيجة النزاع المسلح. في نهاية عام ٢٠١٣، كان غالبية السوريين يعانون من الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية إضافة إلى تدهور حالة الفئات الهشة بما في ذلك كبار السن وذوي الإعاقة والرضع والأطفال والمرضعات.

ومن الجدير بالذكر أن حوالي ٦٣% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والذي يُقدر عددهم بزهاء ٥٤٠,٠٠٠ نسمة بحلول ٢٠١٣، قد عانوا جرّاء النزاع المسلّح؛ إذ اضطر ٢٧٠,٠٠٠ منهم إلى النزوح داخل سورية، ٢٠٠,٠٠٠ منهم في دمشق و٦,٦٠٠ في حلب و٤,٥٠٠ في اللاذقية و٣,٠٥٠ في حماة و٦,٤٥٠ في حمص و١٣,١٠٠ في درعا. إضافة إلى ذلك، فإن ٧٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني تقريباً غادروا سورية غالبيتهم إلى لبنان (٥٢,٨٤٨) وحوالي ١٤,٠٠٠ إلى الأردن و٦,٠٠٠ إلى مصر و١,٠٠٠ إلى ليبيا و١,٠٠٠ إلى غزة إضافة إلى العديد ممن يسعون للحصول على مأوى في تركيا وماليزيا وتايلاند وأندونيسيا (الأونروا، ٢٠١٤).

بلد من الفقراء

يستخدم التقرير خطوط الفقر الوطنية لتقدير وقياس انتشار وفجوة وشدة الفقر على المستوى الوطني وحسب المحافظات. وتستند التقديرات إلى مسوح دخل ونفقات الأسرة وتطبق منهجية المقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة للنمو الحقيقي في الاستهلاك الخاص للفرد خلال الفترة الواقعة بين ٢٠١٠ و٢٠١٣ من خلال تقنية المحاكاة الجزئية.

خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣ ازداد انتشار الفقر في جميع أنحاء البلاد كنتيجة لعدد من العوامل تتضمن ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفقدان الوظائف والارتفاع الحاد بمعدلات البطالة، والازدياد الحاد في عدد النازحين الذين فقدوا ممتلكاتهم، إضافة إلى الانكماش الاقتصادي الكبير. وبالتالي فإن

انتشار الفقر في سورية وصل إلى مستويات كارثية حيث غالبية السوريين يسعون للحفاظ على الحد الأدنى من المستوى اللائق للمعيشة الذي لم يعد بمقدور العديد من الأسر الوصول له[١١].

مع افتراض عدم حصول أي تغيّر في توزّع الإنفاق ضمن كل محافظة والأخذ بعين الاعتبار التغيّر في الأسعار بين المحافظات مقارنة مع العام ٢٠٠٩، تشير التقديرات إلى أن **معدّل الفقر الإجمالي** قد وصل إلى ٧٥,٤% مع نهاية ٢٠١٣. ويختلف معدل الفقر الإجمالي بين المحافظات بشكل ملحوظ، حيث أن المحافظات الأكثر معاناة من الفقر هي تلك التي كانت ذات معدّلات فقر مرتفعة تاريخياً وعانت بشكل كبير من الأزمة. وقد سجلت إدلب أعلى معدّل للفقر حيث وصل إلى ٨٣%، كما تعاني محافظات دير الزور وريف دمشق والرقة من معدلات فقر مرتفعة. وبشكل عام ارتفع الفقر بشكل كبير في جميع المحافظات لكنه سجل أقل معدل له في اللاذقية حيث وصل إلى ٦٥%، تليها السويداء والحسكة وطرطوس على التوالي (الخارطة ١)، إلا أن غالبية سكان هذه المحافظات يعانون من الفقر.

الخارطة ١: نسبة انتشار الفقر الإجمالي في سورية حسب المحافظات (٢٠١٣)

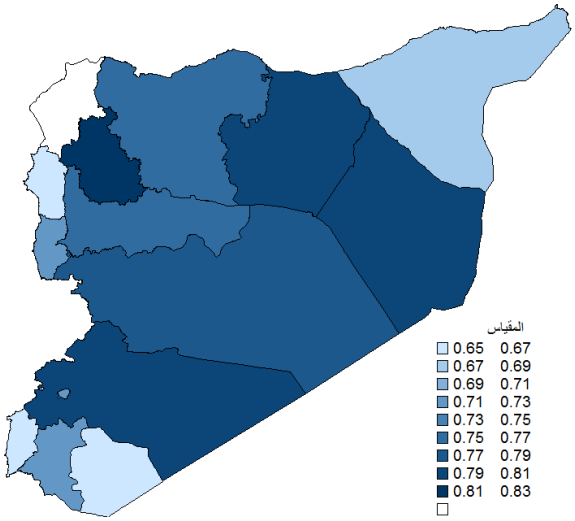

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء

وباستخدام خط الفقر الوطني عند الحد الأدنى فإن نسبة من يعانون من "الفقر الشديد" تصل إلى ٥٤,٣% في نهاية ٢٠١٣ وهو جزء ممن يعانون من "الفقر الإجمالي"، وتختلف هذه النسبة بين المحافظات وترتفع في المناطق الساخنة والأكثر تأثراً بالأزمة إذ تبيّن النتائج أن إدلب، وبشكل مماثل للفقر الإجمالي، تضم أعلى نسبة للفقر الشديد والتي تقدّر عند ٦٩% مما يعكس معاناة أغلب الأسر

[١١] تم استخدام ثلاثة مستويات للحرمان من حيث الاستهلاك لقياس مدى انتشار وعمق الفقر، وتتضمن هذه المستويات: "الفقر المدقع" بناء على خط الفقر الغذائي الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الغذاء الأساسي، "الفقر الشديد" بناء على خط الفقر الأدنى الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع الغذائية وغير الغذائية الأساسية، و"الفقر الإجمالي" بناء على خط الفقر الأعلى الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع والخدمات الضرورية.

للحصول على الحد الأدنى من السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وتأتي محافظة دير الزور بالدرجة الثانية من حيث المعاناة من الفقر الشديد بنسبة ٦٥% تليها الرقة وحلب وحمص.

وسُجلت أدنى نسب للفقر الشديد في المحافظات التي كان أثر الأزمة عليها أقل نسبياً وخاصة من حيث العمليات العسكرية المباشرة، إذ سجّلت اللاذقية والسويداء أدنى معدل للفقر الشديد الذي يؤثر على حوالي ثلث السكان فيها (الخارطة ٢).

الخارطة ٢: نسبة انتشار الفقر الشديد في سورية بحسب المحافظة (٢٠١٣)

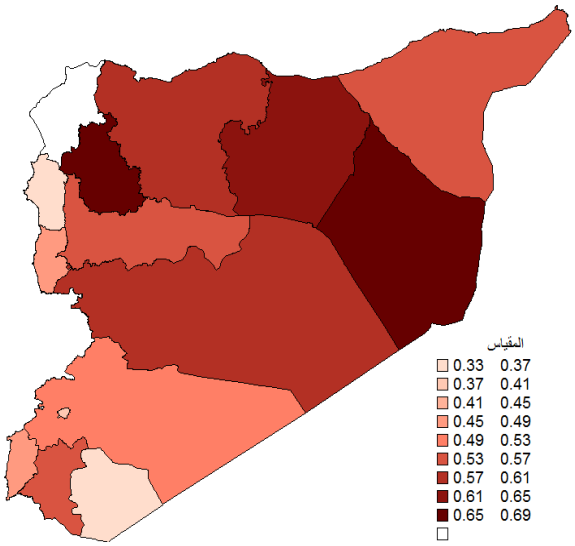

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء

أدى ارتفاع حدّة العمليات العسكرية وحالات الحصار في مناطق عديدة من سورية إلى زيادة هائلة في الأسعار وإلى ندرة في السلع الأساسية، ولا سيما الغذاء. وقد انعكس ذلك في الزيادة الحادّة بنسبة الفقر المدقع والتي وصلت إلى ٢٠% حتى نهاية ٢٠١٣، ومع هذا المستوى من الفقر يواجه السكان صعوبة في الحصول على السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة مما زاد من الحرمان ووضع حياة السكان في خطر، الأمر الذي انعكس بارتفاع حالات الوفاة نتيجة الجوع وخاصة في المناطق المحاصرة. وتظهر التقديرات أن حوالي ثلث سكان في كل من محافظتي إدلب ودير الزور يعانون من الفقر المدقع ويجدون صعوبة في الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية التي تبقيهم على قيد الحياة، كما يعاني حوالي ربع سكان حلب ودرعا من الفقر المدقع. بينما يقع حوالي ٧% فقط من السكان تحت خط الفقر المدقع في كل من محافظات اللاذقية وطرطوس ودمشق كما كانت هذه النسبة منخفضة نسبياً في محافظة السويداء (الخارطة ٣).

لم يؤثر النزاع المسلح على تعميق الحرمان الاقتصادي بشكل كبير فحسب بل أدى إلى تفاقم الحرمان الاجتماعي والسياسي للسوريين حيث خلقت الأزمة بيئة تغيب عنها سيادة القانون إلى درجة كبيرة وتنعدم فيها المساواة في الحصول على السلع والخدمات الأساسية وتتدهور فيها مستويات المعيشة بشكل سريع،

وقد أدت هذه البيئة إلى فقدان معظم السوريين لقدرتهم على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية. ويمكن القول أن النزاع المسلح قد حول سورية إلى دولة تهجير وبطالة وفقر وهدر للإنسانية.

الخارطة ٣: نسبة انتشار الفقر المدقع في سورية حسب المحافظات (٢٠١٣)

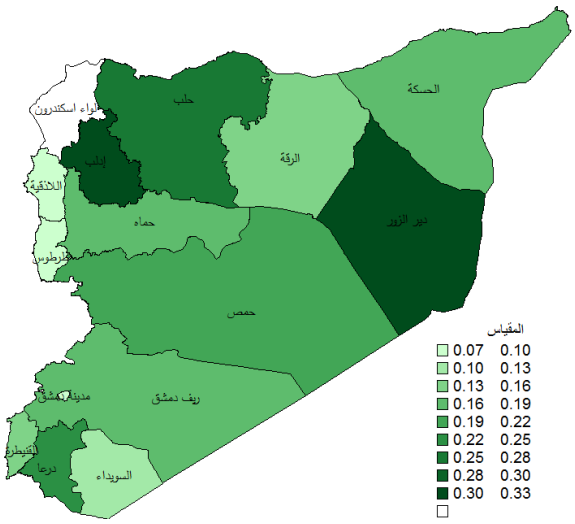

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة، ، المكتب المركزي للإحصاء

تقهقر التنمية

يعتبر دليل التنمية البشرية أحد المؤشرات الدولية التي يمكن استعمالها لقياس الحالة التنموية في سورية وبالتالي الإضاءة على تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد نتيجة استمرار النزاع المسلح، إلا أن هذا الدليل لا يعكس جميع الجوانب التنموية وخاصة التنمية المؤسساتية والثقافية. وقد قام التقرير بتعديل دليل التنمية البشرية لسورية حتى عام ٢٠١١ بناء على التحديث الأخير في بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣).

أدى الأثر السلبي للأزمة على الصحة والتعليم والدخل، وهي المكوّنات الثلاثة الرئيسية لدليل التنمية البشرية، إلى تدهور سجل سورية على هذا الدليل. وبغية تقييم أثر الأزمة على دليل التنمية البشرية حتى نهاية ٢٠١٣، فقد طبّق التقرير منهجية المقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة المتبع في التقارير الربعية السابقة، كما طبّق الأثر التراكمي لمعدّل عدم الالتحاق لمن هم في سن المدرسة على سنوات التمدرس المتوقعة، معتبراً عام ٢٠٠٠ سنة مرجعية. وقد تم تقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" (القسم الاقتصادي أعلاه)، بينما احتسب العمر المتوقع عند الولادة، كمؤشر يعكس حالة الصحة، بناء على ما يمكن اكتسابه في العمر المتوقع عند الولادة الناجم عن تخفيض حالات الوفيات الناتجة عن العنف باستخدام منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كمرجع بالنسبة لسورية (فيرغسون وآخرون ٢٠١٠). وقد أظهرت النتائج أن تقديرات العمر

المتوقع عند الولادة في سورية تراجعت بواقع ١٢,٧٧ سنة في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع العام ٢٠١٠، وبواقع ٢,٨٦ سنة مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٣.

وقد نجم عن أثر الأزمة على المكوّنات الثلاثة لدليل التنمية البشرية تدهور كبير لسجل سورية في مجال التنمية البشرية. وتبيّن النتائج أنه في حالة "السيناريو الاستمراري" كانت سورية ستسجّل زيادة في دليل التنمية من ٠,٦٤٦ في ٢٠١١ إلى ٠,٦٦٥ بحلول نهاية ٢٠١٤، ممّا يضعها في مجموعة الدول ذات "التنمية البشرية المتوسطة"[١٢] (الشكل ١٢). غير أن "سيناريو الأزمة" يشير إلى تراجع في هذا الدليل من ٠,٦٤٦ في ٢٠١١ إلى ٠,٤٨٢ في الربع الثالث من العام ٢٠١٤ وإلى ٠,٤٧٢ في الربع الرابع من العام ٢٠١٤، مما يضع سورية ضمن مجموعة الدول ذات "التنمية البشرية المنخفضة". وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن دليل التنمية البشرية لسورية قد فقد ٢٦,٩% من قيمته مقارنة مع العام ٢٠١١، و٢٨,٩% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها حتى نهاية ٢٠١٤ لولا حصول الأزمة.

الشكل ١٢: دليل التنمية البشرية لسورية بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٤

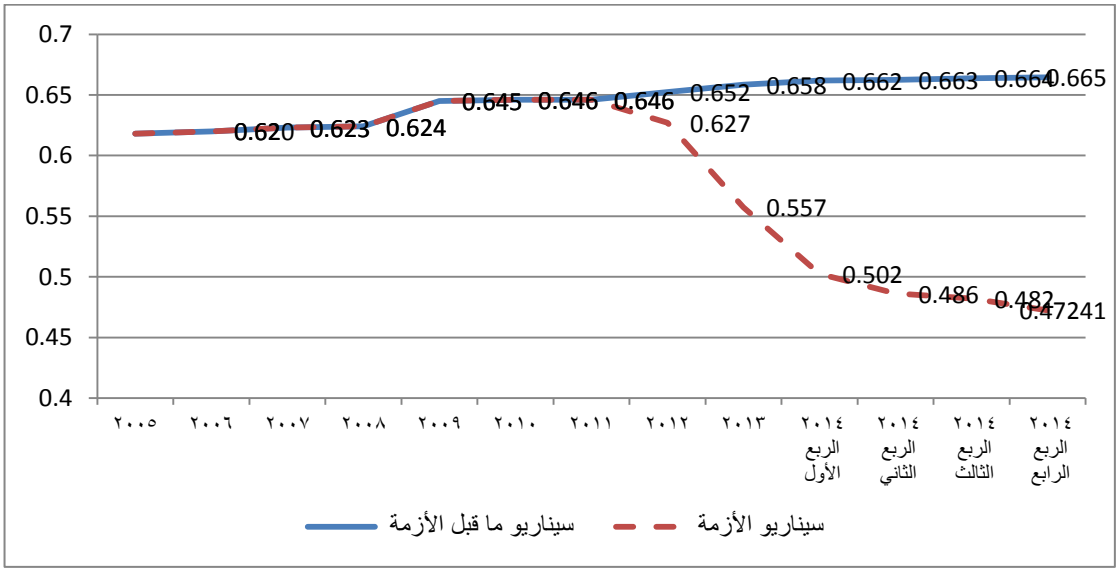

المصادر: مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١١ وتقديرات المكتب السوري لبحوث السياسات (بالنسبة لدليل التنمية البشرية للأعوام بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤)

يشير هذا التراجع في دليل التنمية البشرية إلى أن سورية قد خسرت ومنذ بداية النزاع عقوداً من الإنجازات التنموية. حوالي ٤٢% من الفرق في مؤشر التنمية البشرية بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ يعود إلى التدهور في التعليم، ولاسيما الزيادة السريعة في معدّل عدم الالتحاق لمن هي في سن المدرسة. أمّا الأثر السلبي للأزمة على الصحّة فقد أسهم بما نسبته ٣٠% من إجمالي خسارة مؤشر التنمية البشرية، في حين أن التراجع الهائل في الدخل خلال الأزمة أسهم بما نسبته ٢٨%. وبشكل عام، فإن الضرر الهائل في التنمية البشرية نتيجة الأزمة قد أعاد البلاد لأكثر من أربعة عقود خلت من حيث مكوّنات مؤشر التنمية البشرية.

[١٢] يقيس مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ مؤشرات التنمية البشرية في السنة السابقة، أي في العام ٢٠١٣.

التعليم: تآكل رأس المال البشري

شهد النصف الثاني من العام ٢٠١٣ بداية العام الدراسي الجديد ٢٠١٣-٢٠١٤ مع تواصل النزاع المسلّح، واستشراء العنف، إضافة إلى زيادة أعداد النازحين داخلياً، واللاجئين من مختلف المحافظات السورية. وقد كان لذلك أثر سلبي هائل على البنية التحتية التعليمية بما في ذلك تجهيزات المدارس ومخازن الكتب التي تم سرقتها أو تخريبها. وفي كانون الأول ٢٠١٣، أعلنت وزارة التربية أن ما يناهز ٤,٠٠٠ مدرسة قد أصبحت خارج الخدمة نتيجة للأضرار المباشرة أو جرّاء استعمالها كمراكز إيواء للنازحين. وتقع الغالبية العظمى من المدارس المتضرّرة في مناطق النزاع مثل حلب وإدلب؛ في حين أن المحافظات التي تعتبر آمنة نسبياً، مثل السويداء وطرطوس، لم تشهد سوى أضراراً طفيفة في بنيتها التحتية التعليمية.

مع وجود الآلاف من الأطفال غير الملتحقين أو غير القادرين على الوصول إلى المدارس، فإن مستقبل الجيل الشاب في خطر. إذ أنه وبحلول نهاية عام ٢٠١٣ تقدّر نسبة عدم التحاق الأطفال بالمدارس من إجمالي الأطفال في عمر الدراسة بـ ٥١,٨%[١٣]، مع تدهور بسيط مقارنة مع النسبة في نهاية العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ والمقدّرة بحوالي ٤٩%، وبالتالي فإن أكثر من نصف الأطفال الذين في عمر المدرسة كانوا غير ملتحقين بمدارسهم، بحلول نهاية ٢٠١٣. وفي السياق الدولي، فإن مقارنة المعدّل الصافي للالتحاق بالتعليم الأساسي بين سورية والدول الأخرى يظهر أن سورية قد حلّت في عام ٢٠١٠ في المرتبة ٢١ من بين ١٣٦ بلداً (مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٣)؛ ولكن الانخفاض الحاد في معدّل الالتحاق المدرسي نتيجة الأزمة قد خفّض مرتبة سورية، بناء على بيانات العام ٢٠١٠ كأساس للمقارنة، لتصبح في المرتبة ١٣٥ من بين ١٣٦ بلداً، لتكون بذلك ثاني أسوأ بلدان العالم أداء.

وقد تعمّقت حالة اللامساواة الإقليمية خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣، من حيث معدّل عدم الالتحاق لمن هم في سن المدرسة. وقد سجّلت أعلى المعدّلات في الرقة وحلب وبنسبة ٩٤% و٩٠% على التوالي. كما ارتفع معدّل عدم الالتحاق لمن هم في سن المدرسة في بعض المحافظات مثل ريف دمشق وحمص من ٣٧% و٢٨% في الربع الثاني من ٢٠١٣ إلى ٦٨% و٤٥% في نهاية ٢٠١٣، على التوالي، ويعود ذلك الأمر إلى اتساع دائرة العنف، والتدمير، وصعوبة الوصول للمرافق التعليمية.

وفي هذا السياق كانت الفتيات الأكثر عرضة للعنف وانعدام الأمن وتأثر معدل التحاقهن بصورة كبيرة بمستوى الأمن الإنساني المتدهور؛ وبالتالي سيهدّد ذلك الفرصة المستقبلية لمشاركة النساء في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. وستؤدي حالة اللامساواة الإقليمية واللامساواة بين الجنسين من حيث الوصول إلى المرافق التعليمية إلى تشوه النمو الاقتصادي في المستقبل نتيجة التشوّه في توزّع الفرص والموارد.

---

[١٣] احتسب معدّل عدم الالتحاق التقديري لمن هم في سن المدرسة استناداً إلى بيانات وزارة التربية: (١ – ((معدّل الالتحاق بالصف الأول في التعليم الأساسي) * (معدّل الدوام من التعليم الأساسي)) بحسب المحافظة حتى نهاية ٢٠١٣.

وفي المناطق الآمنة نسبياً لم يكن الانخفاض في معدلات الالتحاق كارثياً كما هو حال المناطق الساخنة على الرغم من أن الفقر والنزوح وتدهور الظروف المعيشية قد أجبر العديد من الأطفال على ترك المدرسة من أجل تقليل العبء المالي على أسرهم. وقد شهدت جودة التعليم تدهوراً كبيراً، وهي تتعرّض إلى تراجع مستمر حتى في أكثر المناطق أمناً، إذ لجأ عدد متزايد من المدارس إلى تطبيق نظام الدوامين الصباحي والمسائي في محاولة منها إلى استيعاب العدد الأكبر من الطلاب الإضافيين الذين ينتقلون من مناطق النزاع، الأمر الذي أدّى إلى تقليل ساعات التعليم، وزيادة اكتظاظ الصفوف. كما تأثرت جودة التعليم أيضاً جرّاء نقص الكوادر البشرية حيث انخفض عدد المدرسين نتيجة النزوح واللجوء والهجرة مما زاد الضغط على قدرة النظام التعليمي للحفاظ على مخرجات تعليمية جيدة. وقد لقي حوالي ٥٠٠ شخص من العاملين في الحقل التربوي حتفهم عام ٢٠١٣، بحسب إحصاءات وزارة التربية، بينما تعرض العديد منهم إلى خطف أو الاعتقال، ناهيك عن أولئك الذين اضطروا للنزوح.

كما أن طبيعة النزاع، الذي يتّسم بالشمولية واتساع الرقعة الجغرافية، أدّت إلى إضعاف قدرة المجتمعات المحلية على المحافظة على المدارس لتكون بمثابة مناطق آمنة للأطفال ليواصلوا تعلّمهم وتطوّرهم. فسلامة الأطفال وتطوّرهم، في العديد من المناطق، معرّضان للخطر جرّاء نقص التغذية، والتعليم، وفرص التواصل مع أقرانهم. بل والأسوأ من ذلك، هو احتمالات تعرّض الأطفال في أنحاء البلاد، ولاسيما في المناطق الشمالية مثل حلب والرقة ودير الزور، إلى العنف و/أو تجنيدهم في نشاطات عنيفة.

وثمّة مبادرات مدنية عديدة لمواصلة التعليم والنشاطات التعليمية يتم تنفيذها في المناطق التي توقف فيها التعليم الرسمي. وتحاول بعض المبادرات المحافظة على تدريس منهاج التعليم الرسمي من خلال المعلّمين والمعلّمات والناشطين المجتمعيين في تلك المناطق، وتواجه العديد من هذه المبادرات ظروفاً صعبة أثناء ممارسة النشاطات التعليمية أو تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال واليافعات واليافعين. وقد جرى تطبيق برامج تربوية غير رسمية أخرى في بعض المناطق، وباستخدام مناهج مختلفة ممّا زاد من خطر التفرّق والتشرذم بين الطلاب السوريين في مختلف المناطق من خلال تعميق الاختلاف في القيم والمبادئ والانتماء والهوية. وتحاول قوى التسلط، بصورة مباشرة وغير مباشرة، استغلال عملية التعلّم لزيادة نفوذها في المجتمع من خلال التأثير في وعي الأجيال الشابّة وسلوكها. فإن التأثير على النظام التعليمي لخلق ثقافة الخوف والاستقطاب والتطرف وعدم احترام "الآخر" سينعكس سلباً على وجود سورية كدولة.

أمّا تأثير الأزمة على التعليم العالي فإنه مختلف نوعاً ما، بما أن البنية التحتية للتعليم العالي كانت أقل تأثراً من البنية التحتية للتعليمين الأساسي والثانوي حيث تقع أغلب الجامعات في مناطق آمنة نسبياً[١٤]، وتجلى أثر الأزمة في الانخفاض بدوام الطلاب والتحاقهم بالدراسة نتيجة الهجرة والنزوح الأمر الذي

[١٤] تعتبر جامعة حلب هي الأكثر تأثراً حيث تعرّضت أبنية عديدة إلى أضرار، في حين أن بعضها مستعمل كمراكز إيواء للنازحين.

ينطبق أيضاً على الكادر الأكاديمي والتعليمي، كما يواجه طلاب وأساتذة التعليم الجامعي العديد من التحديات للاستمرار في دوامهم كالتهديد والخطف والاعتقال. ويعتبر الطلاب الملتحقون بالجامعة وأساتذتهم رأسمالاً بشرياً هاماً يؤدّي دوراً رئيسياً في التنمية البشرية غير أن هذا الدور تأثر بشكل سلبي إلى درجة كبيرة نتيجة النزاع المسلح.

يعتبر التعليم أحد المدخلات الهامّة في العملية التنموية من خلال توفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار وتهيئة الأفراد للدخول إلى سوق العمل، وهو محفّز للتقدّم الاجتماعي، والثقة، والتضامن، والتماسك المجتمعي. إلا أن النزاع المسلح وتدهور الأوضاع الاقتصادية أثر سلباً وبشكل كبير على الدور الأساسي الذي تقوم به العملية التعليمية في تهيئة وتطوير رأس المال البشري في سورية. هي كلّها عوامل تقود إلى انهيار التعليم، وتالياً، حصول انهيار في رأسمال بشري في سورية. قام المركز السوري لبحوث السياسات بقياس الفاقد في رأس المال البشري نتيجة خسارة سنوات التمدرس. وبناء على احتساب حصة كل عام من التمدرس من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة كل عام من التمدرس تقدّر بمبلغ ٦٨٠ دولاراً أميركياً للطالب الواحد[١٥]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن معدّل عدم الالتحاق لمن هم في سن المدرسة خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣ قد بلغ ٥١,٨%، فإن ذلك يعني خسارة في رأس المال البشري تبلغ ٠,٤٥ مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، ممّا يعني زيادة الخسارة الإجمالية المتراكمة في رأس المال البشري منذ بداية الأزمة إلى ٣,١٩ مليار دولار أمريكي. وباعتماد منهجية المقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة، تبين النتائج أن هناك انخفاضاً بنسبة ٤,٨% في متوسط سنوات التمدرس منذ ٢٠١١، والذي من شأنه أن يترك أثراً سلبياً كبيراً على جودة رأس المال البشري، والذي يشكل بدوره أحد المصادر الرئيسة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

كارثة في الصحّة العامة

ترتبط الحالة الصحية للأمة بالترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تحدد فرص الأفراد للوصول إلى الوضع الصحي الأمثل. وفي سورية، تعرض نظام الرعاية الصحية إلى ضرر كبير نتيجة النزاع المسلح إذ تم تدمير جزء كبير من البنية التحتية الصحية بما في ذلك الصناعة الدوائية، إضافة إلى تعرض عدد كبير من الكادر الطبي إلى القتل والإصابة واضطرار قسم منهم إلى الهجرة خارج البلاد. نتيجة لذلك، انهار نظام الصحة العامة في عدد من المناطق داخل سورية مما زاد العبء على ما تبقى من المنشآت مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية قدرة المجتمع الأهلي والقطاع الخاص على استيعاب هذا العبء الكبير. مع نهاية عام ٢٠١٣، تعرضت ٦١ مشفى عام من أصل ٩١ إلى التدمير وخروج ٤١ منهم (٤٥%) من الخدمة إضافة إلى تضرر ٥٣ مشفى خاص.

---

[١٥] المنهجية التي اتبعها المركز السوري لبحوث السياسات في احتساب قيمة كل عام مدرسي تقوم على تقدير معدّل وسطي بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على العدد الإجمالي لسنوات التمدرس. وقد كانت القيمة الناتجة هي ٦٨٠ دولاراً أميركياً لكل سنة تمدرس، ومن ثمّ طبّق هذا الرقم على معدّل التسرّب.

إن القطاع الصحي بشكل عام غير محصن من ممارسات قوى التسلط التي لا تأخذ بالحسبان عادة حقوق الإنسان وحيادية هذا القطاع (منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٨). في الأزمات، يتم استخدام المنشآت الصحية والكادر الطبي كأسلحة في المعارك، وتحدد مراجعة حديثة وثقت الانتهاكات التي يتعرض لها القطاع الصحي بشكل عام ثلاثة اتجاهات رئيسية تشهدها سورية أيضاً بشكل أو بآخر:

- الهجوم على المنشآت والتسهيلات الطبية كجزء من الانتهاكات التي تمارس على المدنيين،
- الهجوم على المنشآت والتسهيلات الطبية لتحقيق التقدم العسكري،
- عدم احترام أخلاقيات العمل الصحي ومهمة العاملين في القطاع الصحي لمعالجة كافة المصابين بما في ذلك المقاتلين بغض النظر عن انتماءاتهم (روبنشتاين وبيتل، ٢٠١٠).

إن أحد الأهداف الرئيسية للعملية التنموية هي الوصول إلى مواطنين أصحاء حيث أن الصحة يجب أن تكون حق لكل مواطن، كما تعتبر الصحة وسيلة أساسية لتحقيق الرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. خلال الأزمة السورية، قامت قوى التسلط المحلية وداعميهم بتشويه المؤسسات الصحية واستخدامها كوسيلة للمعاقبة والسيطرة على الأعداء. وقد تم استخدام الشبكات المرتبطة بالنزاع لاستغلال الأشخاص المحتاجين للخدمات الصحية من خلال الاحتكار والفساد والتهريب والنهب والتمييز لا تتوافق مع أخلاقيات العمل الطبي وحياديته.

تجاوب المجتمع الدولي مع الأزمة السورية باعتماد ميزانية للمساعدات الإنسانية تعتبر واحدة من أكبر الميزانيات في هذا المجال عبر التاريخ. مع تصاعد العنف وتفاقم تعقيدات النزاع في سورية، يواجه المجتمع الدولي ضغوط كبيرة لزيادة المساعدات والمساهمة في تغطية الحاجات الإنسانية الكبيرة داخل سورية وفي دول الجوار. إلا أن الأزمة الإنسانية في سورية تشهد استقطاب حاد ليس فقط على مستوى الأطراف المحليين المتورطين في الأزمة، بل على مستوى المجتمع الدولي من خلال دعم أطراف النزاع. وينعكس هذا سلباً على فاعلية الخدمات الإنسانية المقدمة مما حد من وصول الدعم الصحي والطبي إلى عدد من المناطق.

إن نزوح السكان وتدمير المساكن وغياب الخدمات والسلع الأساسية والحرمان من الوصول إلى مياه نظيفة، أو حتى الخوف من حصول هذا الحرمان، ساهم بتدهور الحالة الصحية للسكان في سورية خلال الأزمة الحالية. وقد ارتفعت كلفة الخدمات الصحية المقدمة للمحتاجين لها نتيجة انهيار النظام الصحي في عدد من المناطق مما يضع الفئات الهشة من نساء وأطفال ومرضى ومصابين في خطر عدم الحصول على هذه الخدمات. ومن المؤشرات على تدهور النظام الصحي والفشل في تطبيق حيادية العمل الطبي ردود الفعل البطيئة وغير المنسقة على ظهور الأوبئة مثل الحصبة في حلب الذي انخفض انتشارها بعد حملة التلقيح في أيلول ٢٠١٣، إضافة إلى البطء في الاستجابة لظهور شلل الأطفال في المناطق الشمالية والشرقية مع وجود ٨٩ حالة تم تسجيلها من قبل وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية حتى نهاية ٢٠١٣.

استمر التدهور الحاصل في توفّر المنتجات الصيدلانية والدوائية، مع ارتفاع حالة اللامساواة بين المناطق المختلفة حيث أن أدوية معالجة السرطان وأدوية أخرى لمعالجة عدد من الأمراض المزمنة غير متوفرة في عدد من مناطق محافظات درعا وريف دمشق وحمص وحماة وحلب وإدلب وديرالزور والرقة والحسكة. ويعتبر هذا الأمر مقلقاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن العبء الأكبر من إنفاق الأسر قبل الأزمة كان الإنفاق الصحي، وبالتالي ومع ندرة الأدوية ودمار المراكز الصحية في الكثير من المناطق فإنه من المتوقع لهذا العبء أن يزداد على الأسر التي تعاني أصلاً من معدلات فقر متزايدة وعدم القدرة على تحمل تكاليف الدواء أو العلاج الطبي. وتعود ندرة الدواء بشكل أساسي إلى تدمير معظم الصناعات الدوائية مما نتج عنه انخفاض إنتاجه بحوالي ٩٠% مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة (شارب، كانون الأول ٢٠١٣). وقد أدى ذلك إلى نشوء سوق سوداء متنامية للمنتجات الدوائية التي تساهم في تفاقم فجوة التفاوت في سورية حيث ستنحصر الرعاية الصحية اللائقة بالأفراد المقتدرين.

تعتبر خسارة الأرواح البشرية أكثر جوانب النزاع مأساوية مع ارتفاع أعداد الوفيات نتيجة الأزمة وقد ساهم في هذه الخسائر تدهور فعالية نظام الرعاية الصحية وغياب خدمات الرعاية الصحية وندرة التجهيزات الطبية المناسبة التي كان يمكن لتوافرها تجنب حدوث الكثير من حالات الوفاة. ومع نهاية عام ٢٠١٣، بلغ عدد الوفيات في سورية نتيجة الأزمة حوالي ١٣٠ ألف شخص مرتفعاً من ١٠٠ ألف حتى نهاية الربع الثاني من نفس العام. إلا أن هذا الرقم لا يظهر الحجم الحقيقي لأثر النزاع المسلح الكارثي على السوريين إذ يقدر عدد من تعرض للإصابة أو التشوه بحوالي ٥٢٠ ألف شخص[١٦] وبالتالي يمكن القول أنه ومع نهاية عام ٢٠١٣ فإن ٣% من السكان تقريباً قد تعرضوا للقتل أو الإصابة أو التشوه نتيجة الأزمة.

سيطرة قوى التسلط

إضافة إلى الأثر الكبير للأزمة على التنمية البشرية فإن أثرها على العلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي والثقافي والهوية الوطنية لم يكن أقل كارثية. ويقدم هذا التقرير إضاءة على القضايا الاجتماعية المعقدة التي تتطلب جهداً أكبر من حيث تطوير الإطار المفاهيمي والمنهجي للوصول إلى فهم أعمق لهذه القضايا.

لقد تطرق هذا التقرير إلى التحليل الاجتماعي من خلال إطار تحليلي شامل يستند إلى المفهوم الواسع للتنمية الذي يظهر الترابطات مع مفاهيم الاقتصاد والتنمية البشرية والمؤسسات. واستخدم التقرير مفهوم هدر الإنسانية الذي يعرف على أنه هدر قيمة الإنسان وكيانه بالإضافة إلى الهدر في القدرات البشرية والوعي والفكر والإنتماء (حجازي ٢٠٠٦) الأمر الذي يشكل عقبة كأداء في وجه أي جهد تنموي أو نهضوي حيث أن احترام شخصية الإنسان يقع في صلب القيم المؤسسة لأي نهضة أو تنمية إنسانية (زريق ١٩٩٨).

[١٦] يفترض هذا التقدير معدلاً لعدد الجرحى مقابل كل قتيل يبلغ ٤ : ١

وقد حدد إطار التحليل القوى الرئيسية التي تطورت خلال الأزمة السورية مميزاً بين القوى التي تبنت العنف للسيطرة على المجتمع (قوى التسلط) وتلك التي تناضل من أجل تمكين الأفراد والمجتمع لضمان الحريات المدنية والتشاركية والعدالة المجتمعية (القوى المدنية).

الشكل ١٣: قوى التسلط خلال الأزمة السورية

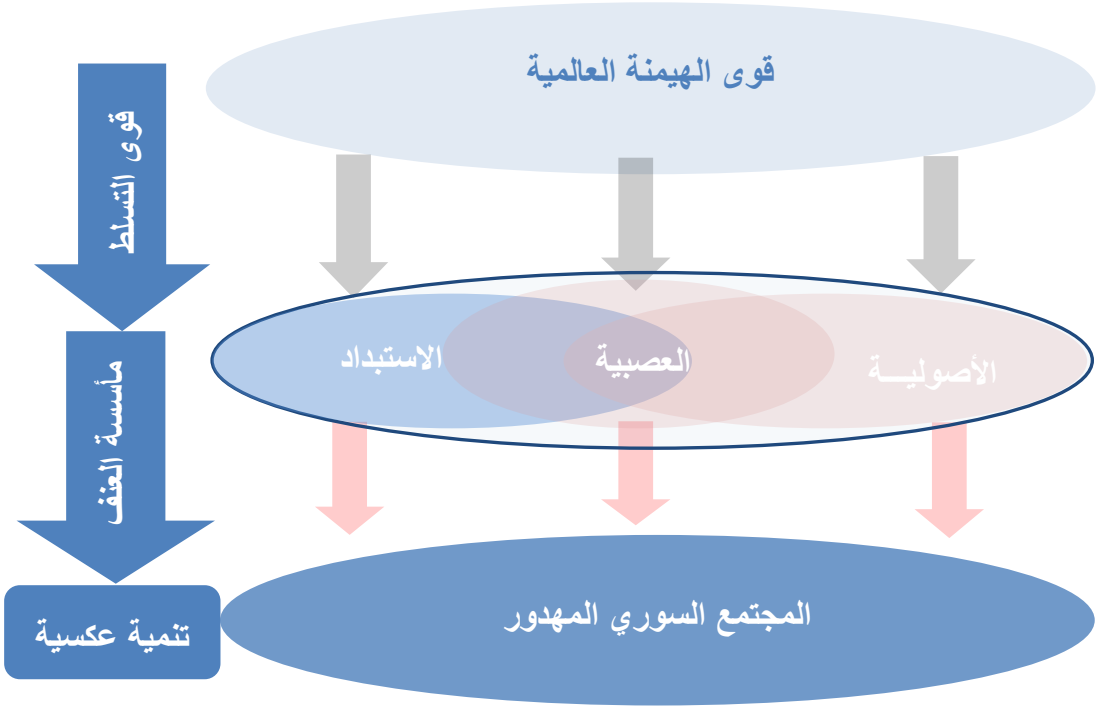

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات اعتماداً على حجازي ٢٠٠٦

إن قوى التسلط المحلية الرئيسية التي ساهمت في هدر الإنسان تتمثل في الاستبداد والعصبية والأصولية (شكل ١٣):

- الاستبداد ويتمثل بأشكال مختلفة من الإقصاء والتهميش وتغييب الحريات والمشاركة والمساءلة وتجريم العمل السياسي المعارض والعمل الفكري.
- العصبية التي تقوم بشكلها المتطرف على إنكار حق الآخر بالوجود وإلغائه وتتضمن العصبيات القبلية والإثنية وتقدم الحماية والرعاية لأعضائها مقابل الطاعة والولاء، وهي عدوة الاستقلال الذاتي والتجرؤ على الفكر.
- الأصولية وتستند بشكل أساسي إلى التطرف الديني المؤسساتي وتتقاطع بشكل كبير مع التطرف بمختلف أشكاله وتتسم بالقطعية وإطلاق المواقف والأحكام، وتهاجم الفكر الحر الذي يهددها بشكل أساسي.

وتستمد قوى التسلط المحلية قوتها من فضاء خارجي دولي يسعى إلى دعم غاياته السياسية وأهدافه العسكرية بحجج مختلفة مثل دعم الديمقراطية وحماية الاستقلال ومحاربة الإرهاب (حجازي ٢٠٠٦).

أما القوى المدنية المحلية المتمثلة في الحراك المجتمعي ومبادرات المجتمع المدني الساعية إلى تحقيق الطموحات والأولويات الوطنية بشكل تشاركي وسلمي بقيت مهمشة ومقموعة من قبل مختلف قوى التسلط. إن ارتباطاتها وانسجامها والدعم التي تتلقاها من القوى المدنية العالمية التي تشاركها الأهداف في الوصول إلى مجتمع عادل وإنسانية مزدهرة يبقى غير فعال وذلك لتعارضها مع أهداف قوى التسلط العالمية والمحلية المسيطرة. وكما هي حال القوى المدنية المحلية التي يتم إقصائها فإن القوى المدنية العالمية الساعية إلى السلام والعدل غير مرحب بها للمساهمة في ما يجري بسورية.

شهد المجتمع السوري ما قبل الأزمة تناقضاً حاداً بين التوازن عند الحد الأدنى للتنمية الاجتماعية في سورية وعدم فاعلية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. بالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية الرئيسية فإن حالة التنمية في سورية كانت مقبولة نسبياً مع توفر فرص التعليم والخدمات الصحية للجميع ودعم الفقراء والأسر منخفضة الدخل من خلال دعم الأسعار وتوفير السلع الأساسية إضافة للوصول إلى المعلومات على نطاق واسع بفضل ثورة الاتصالات الحديثة[١٧]. ومن جهة أخرى لم تكن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تشاركية بقدر ما كانت رقيباً على الإنسان تعمل على تطويعه وتقمع الحريات المدنية والفكر الحر من خلال فرض أنظمة الهيمنة الفكرية. وتتمثل جذور هذا التناقض بفشل المنظومة المؤسساتية في معرفة حاجات التنمية المجتمعية وإغناء القدرات الإبداعية والثقافية للأفراد مما أدى إلى هدر القدرات الإنسانية والوعي والأفكار والحد من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في سورية.

إن الجذر المؤسساتي للأزمة يحمل بطياته تناقض اجتماعي وثقافي فحين سعى الحراك المجتمعي إلى التغيير تعرض إلى القمع من السلطات السياسية. ومع بدء النزاع المسلح تم قمع تطلعات القوى المدنية للوصول إلى مجتمع العدل والمساواة من قبل قوى التسلط المحلية الجديدة والقديمة لتحرف مسار الحراك باتجاه نزاع داخلي مسلح. وخلق غياب حلول مدنية وسياسية للأزمة البيئة المناسبة للاستقطاب والعصبية والأصولية يمكن أن يضحي المتورطون فيها بأنفسهم ويحرمون الآخرين من حقهم في الحياة خدمة لقوى التسلط.

أججت القوى الخارجية النزاع المسلح في سورية من خلال دعم قوى التسلط المحلية المختلفة وقد غذى هذا الدعم السياسي والعسكري والمالي والإعلامي المأساة السورية. بينما بقي الدعم الذي تقدمه القوى

[١٧] بشكل مشابه لمختلف أرجاء العالم العربي، فقد كان لثورة الاتصالات أثراً كبيراً في توقعات وتطلعات المجتمع وخاصة بالنسبة لفئة الشباب التي تعتبر في الوقت ذاته أكثر فئات المجتمع عرضة للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

المدنية العالمية خجولاً ومحدوداً يقتصر على المساعدات الإنسانية التي بدورها لم تكن كافية لسد الحاجات المتزايدة للمتضررين من الأزمة. وتشير الخارطة السياسية للأزمة السورية إلى الدور الكبير للفاعلين الخارجيين والدور المحدود للقوى المدنية العالمية كما تظهر الفجوة الكبيرة بين أهداف قوى التسلط وأولويات المجتمع السوري (المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٣د). وانعكس عدم اهتمام الفاعلين الرئيسيين في النزاع المسلح بحاجات المجتمع وأولوياته إحباطاً طال معظم السوريين.

تزعزعت الهوية السورية خلال الأزمة متأثرة بسياقين متناقضين، الأول تضميني متمثل بالحراك المجتمعي الساعي لمجتمع تسوده حقوق المواطنة والعدالة، والثاني إقصائي يدفع باتجاه العصبيات والهويات والولاءات ما قبل الوطنية، فارضاً بيئة خوف تغذي العصبية والأصولية التي ترفض "الآخر" (جباعي ٢٠١٣). وانعكس ذلك في نشوء مؤسسات تسلط وقوى اقتصادية تستخدم العنف والعصبية لتعزيز مصالح ومواقع مختلف الأطراف المشاركة في النزاع المسلح كما ظهرت مؤسسات أصولية تدعي المعصومية وامتلاك الحقيقة والإيمان. وترافق نشوء هذه المؤسسات مع انتشار الخطف والتعذيب والقتل على أساس الاختلاف مما يساهم في إضعاف الانتماء والهوية الوطنية.

ويتم الآن إعادة تشكل مستقبل سورية وهويتها الوطنية، من خلال الأزمة التي تمثل في جوهرها، نزاعاً بين قوى التسلط وأولويات المجتمع السوري.

خلاصة موجزة

تعيش سورية واحداً من أكثر النزاعات مأساوية، وألماً، وعنفاً في العالم في القرن الحادي والعشرين. فالنزاع المسلّح تسبّب بتحوّل دراماتيكي مدمّر في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأضرار اقتصادية للثروة والتراكم الرأسمالي. لقد خسرت سورية أكثر من أربعة عقود من التنمية بحسب دليل التنمية البشرية. كما تراجع الأداء المؤسساتي بـ ٨٠% مقارنة مع عام ٢٠١٠ باستخدام دليل المؤسسات المركب، بسبب نشوء مؤسسات قائمة على اقتصاديات العنف. غير أن أكثر جوانب الأزمة خطورة هو هدر الإنسانية على نطاق واسع.

قهرت القوى السياسية القائمة على الاستبداد والعصبية والأصولية المجتمع المدني وسببت تدهوراً اقتصادياً في الموارد أدى إلى خسارة فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر بالإضافة إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي والتهميش الذي تجسد في فقدان الملايين لمسكنهم وعملهم ومصادر رزقهم، هؤلاء يكابدون لتأمين بقائهم على قيد الحياة.

ترك حوالي نصف السكان مكان إقامتهم المعتاد بسبب النزاع، وغادر سورية ١٢% من سكانها مع نهاية عام ٢٠١٣، منهم ٢,٣٥ مليون شخص غادروا كلاجئين و١,٥٤ مليون شخص كمهاجرين. وما يقارب ٦ ملايين إنسان أصبحوا نازحين داخلياً بعيداً عن منازلهم وأحيائهم جرّاء العنف، والتشرّد، والخوف، والترهيب. وأكثر من ١١ مليون شخص خسروا دخلهم الأساسي بسبب خسارة ٢,٦٧ مليون فرص عملهم خلال الأزمة. أكثر من نصف قوة العمل غدت عاطلة عن العمل و٧٥% من السكان يعيشون في دائرة الفقر منهم ٢٠% من السكان يعيشون في فقر مدقع حيث لا يستطيعون تأمين غذائهم الأساسي إذ ارتفعت أسعار الغذاء ثلاثة أضعاف منذ بداية الأزمة. ومن أكثر الآثار مأساوية أن حوالي ٣% من السكان تعرضوا للقتل أو الإصابة أو التشوه.

أما الانمكاش الاقتصادي فهو الأسوأ في تاريخ سورية الحديث حيث أظهر التقرير بأن الخسائر الاقتصادية الإجمالية وصلت إلى ١٤٣,٨ مليار دولار حتى نهاية الربع الرابع من العام ٢٠١٣، وهذه الخسارة تُعادل ٢٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة. وتبلغ قيمة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي ٧٠,٩ مليار دولار أميركي خلال هذه الفترة، ممّا يشكّل ٤٩% من الخسارة الاقتصادية الإجمالية. وقدّرت الخسارة في مخزون رأس المال، نتيجة للأضرار والتخريب بمبلغ ٦٤,٨ مليار دولار أميركي، أي ما يُعادل نسبة ٤٥% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية، في حين أن النفقات العسكرية الإضافية البالغة ٨,١ مليارات دولار أميركي تمثل ٦% من هذه الخسائر.

لقد تغيرت جذرياً هيكلية الاقتصاد السوري مع الضرر الكبير الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتركزت الخسائر في التجارة الداخلية والصناعة الاستخراجية والنقل والاتصالات والبناء والتشييد. بينما غدت الخدمات الحكومية والزراعة تشكل أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي المستمر في الانحسار.

بالنتيجة، أدى النزاع المسلح إلى كارثة إنسانية نجم عنها أكبر عدد من اللاجئيين في العالم ولا تزال أعدادهم بازدياد. وقد بذلت جهود قليلة لإيقاف النزاع الدموي واحتواء العنف، في ظل تركيبة مؤسسية ناشئة تسعى لاستمرار اقتصايات العنف. الكثير من السوريين حالياً مؤمنين بأن الوقت قد حان لوقف العنف العبثي، ودعم وتكوين مؤسسات تضمينية وكفء تحترم حياة وشخصية وكرامة الإنسان كمَخرج للمجتمع السوري من الأزمة الحالية من خلال إعادة الاعتبار للحياة الإنسانية.

الملحق

المنهجية

تأخذ سلسلة التقارير الربعية هذه بعين الاعتبار عامل الموسمية بغية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الربعي في سورية، وتحديداً بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتغير من موسم إلى آخر. وقد استعملت موسمية الإنتاج الزراعي في العام ٢٠١١ كمقياس معياري لتحديد معدلات النمو في القطاع خلال الأرباع الأربعة للعام ٢٠١٣. ويعتمد تقدير النمو/ الانكماش الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ على مقاربة للإنتاجية بغية تقدير ديناميكية العرض والطلب في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتواجه هذه المقاربة ثلاثة تحديات رئيسية في سورية: أولاً، تُصدرُ الحسابات القومية عادة الناتج السنوي لمختلف النشاطات الاقتصادية لسنة محددة في النصف الثاني من السنة التالية؛ وثانياً، لم يسبق للإحصائيات الرسمية أن نشرت ناتجاً محلياً إجمالياً ربعياً؛ وثالثاً، هناك غياب في المسوح والبيانات الثانوية نتيجة صعوبة إجراء هذا النوع من العمل في خضم الظروف السائدة.

زادت ديناميكيات الأزمة من حاجة مختلف الجهات المعنية إلى تقديرات محدّثة للوضع الاقتصادي. وبغية التغلّب على التحدّيات السابقة، استعمل التقرير كميات الإنتاج في السلع والخدمات الأساسية كمؤشرات غير مباشرة على النمو/الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع. فعلى سبيل المثال، استعملت التغيّرات في إنتاج المحاصيل الرئيسية كمؤشر غير مباشر لتقدير نمو القطاع الزراعي، بينما استعملت التغيّرات في الانتاج اليومي من الغاز والنفط لتقدير النمو/ الانكماش في قطاع الصناعة الاستخراجية. وفي حالات عديدة، طبقت نماذج اقتصادية قياسية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. وقد تشاور الفريق مع مجموعة خبراء في كل قطاع بغية تشخيص التحدّيات الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع، والتدقيق في موثوقية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وقورنت معدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في الأرباع الأربعة من العام ٢٠١٣، مع الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع المقابلة لها من العام ٢٠١٢.

وعلاوة على ذلك، فإن البرمجة المالية المستخدمة في التقرير هي نظام متكامل من الحسابات الاقتصادية الكلية التي تشمل الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والحسابات المالية والنقدية، وهي تقدّم المعلومات المطلوبة لتقييم أثر الأزمة على الاقتصاد السوري والخيارات المتاحة لتعديل السياسات. كما أن هذه الأداة توفّر أيضاً إطاراً لتحليل السياسات، وتتضمّن عدداً من الاختبارات الرئيسية، وقد جمع المركز السوري لبحوث السياسات ما بين حسابات مخزون رأس المال، والفقر المادي على مستوى الأسرة، وأداء سوق العمل، من جهة، والبرمجة المالية القياسية من جهة أخرى. وقد اختيرت أداة البرمجة المالية على حساب نماذج السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية ونموذج التوازن العام، بما أن هذه النماذج لا تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الدراماتيكية في المتغيّرات الاقتصادية بطريقة كفوءة. كما أن نموذج

البرمجة المالية يعكس بكفاءة أكبر الوضع الحالي للاقتصاد السوري في وقت تعصف به تغيّرات دراماتيكية.

بالنسبة لمكوّنات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب، فإن عناصر الاستهلاك والاستثمار الحكوميين تستند إلى تقديرات لمكوّنات الموازنة العامة، أمّا الاستثمار الخاص فيقدر بواسطة التغيّرات في الانتاج الخاص في القطاعات الحقيقية، أمّا الصادرات والمستوردات فقدرت باستعمال نموذج الجاذبية لسورية والذي يُدققُ مقارنة مع كميات المستوردات والصادرات عبر الموانئ. (محشي وآخرون، ٢٠١٣).

يستند تقدير مخزون رأس المال ومعدلات الاهتلاك إلى تقرير المركز السوري لبحوث السياسات لعام ٢٠١٣ (المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٣ أ)، هذا وتحتسب الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال استناداً إلى الخسائر في الأبنية السكنية (باستعمال تقديرات محدّثة)، والخسائر في الأبنية غير السكنية، في حين قدرت المعدات والأدوات باستعمال نسبة رأس المال إلى الناتج. وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات رئيسية هي: الانخفاض في صافي الاستثمارات نتيجة للأزمة؛ ورأس المال المعطل الذي يعكس التوقف في عملية الانتاج؛ والأضرار الجزئية والإجمالية التي لحقت بمخزون رأس المال. المكوّن الأخير غير متضمّن في خسارة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فقد أضيف إلى الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

وتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستعمال تقديرات مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتمد بصورة رئيسية على مؤشر أسعار المستهلك. وحتى آب ٢٠١٣، فإن مؤشر أسعار المستهلك صادر عن المكتب المركزي للإحصاء، أمّا حتى نهاية ٢٠١٣ فقد كان عبارة عن تقدير قام به فريق المركز السوري لبحوث السياسات باستعمال مرونة مؤشر أسعار المستهلك بالنسبة إلى أسعار الصرف خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٣. وضمن إطار نموذج البرمجة المالية الذي يربط بين القطاع الحقيقي، والموازنة العامة والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي، والتوظيف والفقر، فإن التقرير يقدّر عدد الوظائف المفقودة، ومعدّلات البطالة حتى نهاية عام ٢٠١٣، باستعمال مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

قدر التقرير بنود الموازنة العامة بالاعتماد على القرارات الحكومية المرتبطة بالإنفاق العام من حيث الأجور، والدعم، والاستثمارات العامة، في حين أن تقديرات الإيرادات اعتمدت على انتاج النفط، والتحصيل الضريبي، وأداء المؤسسات المملوكة من الدولة. وبناء عليه، فقد احتسب التقرير العجز المالي الذي عكس زيادة في الدين العام.

بالنسبة للفقر، وباستعمال خطوط الفقر الوطنية (استناداً إلى أبحاث الفقر من مسوح دخل ونفقات الأسرة)، استطاع التقرير تقدير معدلات الفقر في سورية حتى كانون الأول ٢٠١٣ ضمن مختلف المحافظات.

يجدر بالذكر أن تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، ومخزون رأس المال، والتشغيل، ومؤشرات الفقر هي الفرق بين "سيناريو الأزمة" (المؤشرات الحقيقية) و"السيناريو الاستمراري" الذي يشمل المؤشرات كما لو أن الأزمة لم تحصل. وهذا يساعد في تقدير الخسائر المباشرة والفرص المفقودة نتيجة النزاع.

المراجع

Abadie. A, Gardeazabal. J, (2003): "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country", The American Economic Review, Vol. 93, No. 1, pp. 113-132.

Abed El Karim, Mamoun (2013): "the Archaeological Heritage in Syria during the crisis 2011 to 2013", Published by the general Department of Archaeology and Museums in the Ministry of Culture in Syria; in Arabic

Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2001): "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation", American Economic Review 91, No. 5, pp. 1369–1401.

Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2005): "Institutions as the Fundamental Cause of Long-run Growth" In Handbook of Economic Growth, ed. Philippe Aghion and Stephen N. Durlauf. Amsterdam: Elsevier.

Canuto. O, Giugale. M, (2010): "The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World", World Bank.

Central Bureau of Statistics in Syria (1963-2013): Statistical Abstracts, Household Income and Expenditure Surveys, Labor Force Surveys, Household Health Surveys.

Central Bank of Syria (2000-2011): Quarterly Statistical Bulletins.

Collier. P, (1999): "On the Economic Consequences of Civil War", Oxford Economic Papers, 51, pp. 168-83.

Collier. P, Hoeffler. A, (2004) "Greed and Grievance in Civil War", Oxford Economic Papers, 56, pp. 563-95.

DASP 2.2 (2012): Distributive Analysis Stata Package, by Abdelkrim Araar, Jean-Yves Duclos, Université Laval. PEP, CIRPÉE and World Bank.

Doctors without Borders (2013): Press release, June – August.

Ferguson. B, Restrepo. J, Villamarín. A, (2010): "Estimating Life Expectancy Potential Gains and Lost Product by Violence Reduction in Selected Countries", paper presented in "The Global Costs of Conflict", International Research Workshop of the Households in Conflict Network (HiCN) and the German Institute for Economic Research (DIW Berlin) 1-2 February 2010.

Garfinkel. M, Skaperdas. S, (2006): "Economics of Conflict: An Overview"(April), prepared for inclusion in T. Sandler and K. Hartley (eds.), Handbook of Defense Economics, Vol. 2 (chapter 3).

Groot. O, Brück. T, Bozzoli. C, (2009): "Estimation of the Economic Costs of Conflict", DIW Berlin, Department of International Economics, Discussion Papers: 948, Berlin, (November).

Hijazi, M. (2006): "The Squandering Human Being", Edition two, Arab Culture Centre, Morocco; in Arabic.

Hoeffler. A, Reynal-Querol. M, (2003): "Measuring the Costs of Conflict", Centre for the Study of African Economies, (March).

Jebaie, J. (2013): "Disputed Identities", unpublished background paper, the Syrian Center for Policy Research, Damascus; in Arabic.

Justino. P, (2009): "The Impact of Armed Civil Conflict on Household Welfare and Policy Responses". MICROCON Research Working Paper 12, Brighton: MICROCON.

Kaufmann. D, Kraay. A, Mastruzzi. M, (2010): "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues".

Mehchy. Z, Nasser. R, Schiffbauer. M, (2013): "Trade Determinants and Potentials of Syria: Using Gravity Model: With an Estimation of Syrian Crisis Impact on Exports", Submitted to the 19th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference.

Nasser. R, (2008): "Could New Growth Cross-country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria during 1965-2004?" Arab Planning Institute, working paper 0802.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Determinants of Labor Force Participation In Syria (2001 – 2010)", Submitted to the Labor and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference 2012.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Role of Economic Factors in Political Movement: The Syrian Case", Arab Planning institute. Kuwait.

North. D, (1990): "Institutions, Institutional Change and Economic Performance", Cambridge: Cambridge University Press.

Planning and International Cooperation Commission in Syria (2000-2011): 10th Five Year Plan 2006-2010, Mid Term Review of 10th FYP.

Puddephatt, A. (2006): "Voices of war: Conflict and the role of the media", International Media Support, April.

Rodrik. D, (2007):"One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth", Princeton University Press.

Sen. A, (1999): "Development as Freedom", Oxford: Oxford University Press.

StataCorp. (2013): Stata Statistical Software: Release 12.1. College Station, TX: StataCorp LP.

Syrian Center for Policy Research, (2013a): "The Socioeconomic Roots and Impacts of the Syrian Crisis". SCPR, Damascus – Syria.

Syrian Center for Policy Research, (2013b): “The Syrian Catastrophe ". UNRWA, SCPR, June.

Syrian Center for Policy Research, (2013c): "Alternative Solutions for Syrian Crisis", a research paper presented in the Conference "Towards a Strategic Solution to the Syrian Crisis, Beirut June 2013.

Syrian Center for Policy Research, (2013d): “War on Development ". UNRWA, UNDP, SCPR, October.

The World Bank (2014): World Development Indicators 2014 database.

The World Development Report (2011): "Conflict, Security, and Development", The World Bank.

UNDP (2010): “Human Development Report”, New York: UNDP.

UNDP (2013): “Human Development Report”, New York: UNDP.

UNESCO (2003): “The Convention for the Safeguarding of Intangible Cultural Heritage”, Paris, September/October.

UNHCR (2014): Syria Regional Refugee Statistics, January.

United Nations (2013): Syria Humanitarian Assistance Response Plan (SHARP)

United Nations: OCHA (2013): "Humanitarian Bulletin: Syria", Issue 32, August.

United Nations (2014): Second International Humanitarian Pledging Conference for Syria, State of Kuwait, 15 January 2014

UNRWA (2014): “Syria Crisis Response Update”, Issue 68, January.

Wennmann, A. (2008): "What is the Political Economy of Conflict? Delimiting a Debate on Contemporary Armed Conflict", Centre on Conflict, Development and Peacebuilding.